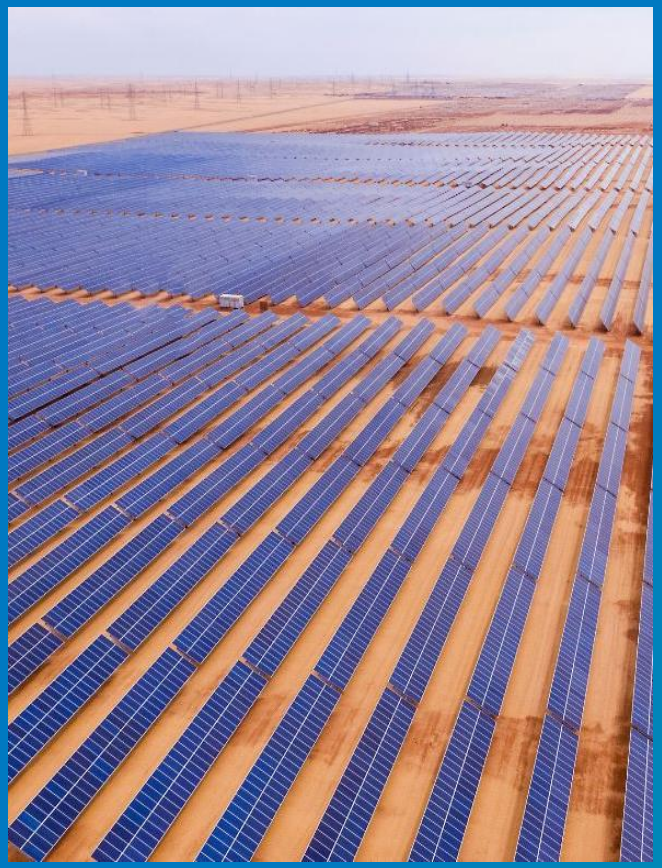

الاستراتيجية القطرية لمصر

2022-2027

وافق عليه مجلس الإدارة في 9 فبراير 2022

European Bank
for Reconstruction and Development

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

إبراء ذمة

يوفر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ترجمات للنص الأصلي للوثيقة بهدف التيسير على القارئ. وعلى الرغم من أن البنك قد اتخذ العناية المعقولة لضمان صحة الترجمة، فإنه لا يضمن دقة الترجمة ولا يعتمدها، ويكون الاعتماد على أي ترجمة من هذا القبيل على مسؤولية القارئ الشخصية، ولا يتحمل البنك أو موظفيه أو وكلائه تحت أي ظرف من الظروف المسؤولية تجاه القارئ أو أي شخص آخر عن أي عدم دقة و/أو خطأ و/أو حذف و/أو نقص و/أو عيب و/أو أي تغيير في أي محتوى للترجمة، بغض النظر عن السبب، أو عن أي أضرار تنجم ذلك. في حالة وجود أي تفاوت أو تناقض بين النسخة الإنجليزية والنسخة المترجمة ، فإن النسخة الإنجليزية هي التي يعتد بها.

European Bank
for Reconstruction and Development

جدول المحتويات والمسرد

جدول المحتويات

إبراء ذمة 2

ملخص تنفيذي 4

مصر – البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية – لمحة موجزة 6

1- تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2017-2021) 7

نتائج التحول الرئيسية 7

تحديات التنفيذ والدروس الرئيسية 10

2- السياق الاقتصادي 11

سياق الاقتصاد الكلي وتوقعات فترة الاستراتيجية 11

تحديات التحول الرئيسية 12

3- أولويات الحكومة وإشراك أصحاب المصلحة 14

4- تحديد أولويات الاستراتيجية القطرية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر 15

5- إطار الأنشطة والنتائج 16

6- تحديد مدى تكامل الشركاء الدوليين في مجالات عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 19

7- مخاطر التنفيذ والآثار البيئية والاجتماعية 20

8- تقييم التمويل المشترك من الجهات المانحة 21

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1 23

مسرد المصطلحات الرئيسية

ABI	الاستثمار السنوي في الأعمال التجارية
ASB	تقديم المشورة للشركات الصغيرة
CBE	البنك المركزي المصري
CONIA	مؤشر متوسط سعر الفائدة في ليلة واحدة للتعاملات بين البنوك في القاهرة
COP	مؤتمر الأطراف
CSP	الطاقة الشمسية المركزة
DCFTA	اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة
DFI	مؤسسة التمويل الإنمائي
ECA	جهاز حماية المنافسة
EE	كفاءة الطاقة
EEHC	الشركة القابضة لكهرباء مصر
EGX	البورصة المصرية
EIB	البنك الأوروبي للاستثمار
ENR	الهيئة القومية لسكك حديد مصر
ERRADA	مبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة)
ETI	التأثير المتوقع للتحول
EU	الاتحاد الأوروبي
E&S	البيئية والاجتماعية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FI	مؤسسة مالية
FRA	الهيئة العامة للرقابة المالية
G4G	ضمان تحقيق النمو
GASCO	الشركة المصرية للغازات الطبيعية
GCAP	خطة عمل المدينة الخضراء
GCF	الصندوق الأخضر للمناخ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEFF	مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر
GET	التحول للاقتصاد الأخضر
GHG	غاز الدفيئة
GVC	سلسلة القيمة العالمية
GVC	برنامج سلاسل القيمة الخضراء
H&S	الصحة والسلامة
HR	الموارد البشرية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICA	الصناعة والتجارة والأعمال التجارية الزراعية
IFI	مؤسسة مالية دولية
IPPF	المرفق المعني بإعداد مشاريع البني التحتية
M&S	التصنيع والخدمات
NBFI	مؤسسة مالية غير مصرفية
NDC	مساهمة محددة وطنيا
NPL	قرض متعثر
PFI	الوسطاء الماليين المشاركين
PPP	شراكة بين القطاعين العام والخاص
PR	متطلبات الأداء
PSP	مشاركة القطاع الخاص
PTI	تأثير التحول على المحفظة
RE	الطاقة المتجددة
SCEZ	المنطقة الاقتصادية لقناة السويس
SCF	الإطار الاستراتيجي والرأسمالي
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SOB	بنك مملوك للدولة
SOE	شركة مملوكة للدولة
TC	التعاون الفني
TFP	برنامج تمويل التجارة
TMT	التكنولوجيا والإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
VC	رأس المال الاستثماري
VCCP	برنامج تحسين القدرة التنافسية لسلاسل القيمة
WiB	برنامج المرأة في الأعمال التجارية
YiB	برنامج الشباب في الأعمال التجارية

ملخص تنفيذي

إن التزام مصر بالمبادئ السياسية المنصوص عليها في المادة 1 من اتفاقية إنشاء البنك وتطبيقها اتسم بمخاوف المنظمات الدولية ذات الصلة. وتم الاعتراف بالخطوات الإيجابية في مجالات تشريعية وسياسية مختارة، مما شجع على المزيد من التنفيذ.

تعمل الحكومة على تطوير العقد الاجتماعي الذي كان سائدًا في مصر لمدة نصف قرن على الأقل، وذلك من خلال الشروع في برنامج إصلاح طموح. وتتمثل الأهداف في الاستمرار في تحويل نظام الدعم العام بحيث يصل إلى الفئات المستحقة من المجتمع، وجعل الموارد المالية للدولة مستدامة، وتقليل التبعية الاقتصادية للدولة. ومع ذلك، لابد من اتخاذ المزيد من الخطوات لإصلاح السلطة التنفيذية، ولا سيما الخدمة المدنية. ويجب معالجة الجوانب المتعلقة بالشفافية وسيادة القانون التي تؤثر على مناخ الأعمال. وفي مواجهة التحديات الخطيرة في السنوات القليلة الماضية، كانت هناك زيادة ملحوظة في التواجد في اقتصاد الكيانات التابعة للدولة، بما في ذلك عدد من الكيانات التابعة لوزارة الدفاع.

وهناك أيضا تحديات أخرى عامة. فقد تضاعف عدد سكان مصر خلال أربعة عقود تقريبا ليصلوا إلى أكثر من مائة مليون نسمة في الوقت الحالي، وأضافت هذه الزيادة السكانية عبئا أكبر على جودة التعليم، وقدرة النظام على تخريج شباب مؤهلين للتوظيف، ولا سيما في الوظائف التي توفر الضمان الاجتماعي، فضلا عن التنقل. كما تمثل ندرة المياه مصدر قلق كبير بشكل متزايد.

وفي أعقاب الانتفاضات العربية في عام 2011 والتراجع في النمو، حقق الاقتصاد المصري انتعاشًا قويًا بفضل الإصلاحات الهيكلية الجوهرية وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وبفضل الدعم المقدم من برنامجين لصندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة، بلغ النمو 5,6٪ في السنة المالية 2018- 2019، على خلفية الاستثمارات العامة الضخمة والاستهلاك المحلي، وما صاحب ذلك من فائض في الميزانية الأولية، واستدامة في مستويات الديون، وبناء احتياطيات أجنبية أقوى. وقد بذلت أيضًا جهود كبيرة لزيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما للشباب والمناطق النائية والريفية، فضلا عن تحسين عمليات الشركات المملوكة للدولة وإدارتها (بما في ذلك عن طريق نشر البيانات المالية) والخدمة المدنية. وتم إحراز تقدم بارز في جدول الأعمال الأخضر، بما في ذلك من خلال استراتيجية مصر المتكاملة للطاقة المستدامة حتى عام 2035 وحلول التمويل المبتكرة مثل إصدار أول سندات خضراء في إفريقيا والشرق الأوسط.

استمر الاقتصاد في النمو بمعدل 3,6٪ خلال السنة المالية 2019-2020 (أحد البلدان القليلة التي يعمل فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ذات النمو الإيجابي) على الرغم من جائحة كوفيد-19، وذلك بفضل الإغلاق الجزئي والمؤقت، والقدرة على التحسين وتجارة الجملة والتجزئة والاتصالات والزراعة والعقارات وقطاعات البناء. كما حقق قطاعا الصحة وتكنولوجيا المعلومات نموا خلال الجائحة. من المتوقع أن يتباطأ النمو قليلاً ليصل إلى 3,3٪ في السنة المالية 2020-2021 ، حيث يستمر الشعور باضطرابات في قطاع السياحة وسلاسل القيمة العالمية بسبب الجائحة. ومع ذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية الناجحة المنفذة عبر القطاعات الرئيسية (بما في ذلك التعليم وشبكات الأمان الاجتماعي والإعانات) تمهد الطريق للنمو المستدام للمضي قدمًا مع تلاشي تأثير الجائحة في نهاية المطاف. وهناك مرحلة ثانية للإصلاحات قيد التنفيذ.

ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات الهائلة والتقدم الملموس الذي أحرزته مصر نحو اقتصاد السوق المستدام، لا تزال هناك فجوات انتقالية كبيرة. وفي بعض الأحيان، يؤدي الدور المهم للدولة في الاقتصاد، بما في ذلك عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة، إلى تقييد القوى **التنافسية** وتكافؤ الفرص أمام القطاع الخاص. يمكن أن تؤدي إزالة الحواجز التجارية إلى زيادة تعزيز المنافسة من الخارج. **والحوكمة** الاقتصادية في حاجة إلى المزيد

ملخص تنفيذي

من التحسينات الهامة، ولا تزال المرافق العامة وبعض الشركات المملوكة للدولة تواجه عراقيل بسبب الاستدامة المالية المحدودة وأوجه القصور التشغيلية. وقد بُذلت جهود لمعالجة فجوات **الإدماج**، ومع ذلك لا تزال التحديات التي تؤثر على الوصول إلى التمويل والفرص الاقتصادية الأخرى قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب والمناطق النائية و/ أو الأقل نمواً. ومع تزايد عدد سكان مصر الذين يشكلون ضغوطًا على الموارد والخدمات العامة، بما في ذلك المياه والطاقة والنقل، التي تعاني بالفعل من ضغوط تغير المناخ العالمي، فإن التعجيل بتبني الإجراءات **الخضراء** في هذه القطاعات (بالإضافة إلى معالجة ندرة المياه) سيكون ضروريًا أيضًا في السنوات القادمة .

قام البنك، منذ بدء عملياته في عام 2012، ببناء محفظة قوية لمساعدة مصر على مواجهة هذه التحديات، حيث استثمر أكثر من 7,4 مليار يورو، ثلاثة أرباعها تقريبًا في القطاع الخاص. وسعيا للمضي قدمًا، سيواصل البنك الجمع بين استثماراته والمشاركة القوية في السياسات عبر القطاعات للمساعدة في تسهيل، من بين أمور أخرى، مشاركة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد وتحقيق مزيد من تكافؤ الفرص وتعزيز الحوكمة المؤسسية والاقتصادية في القطاع العام، والمزيد من التحول الأخضر الشامل، بما في ذلك إيجاد مسارات منخفضة الكربون ومسارات الانبعاثات الصافية الصفرية على المدى الطويل، وخلق قنوات جديدة للفرص الاقتصادية التي تعود بالنفع على جميع سكان مصر.

وعبر هذه المجالات وغيرها، سيقيم البنك شراكة قوية مع الحكومة، التي تهدف خطتها الخاصة برؤية مصر 2030 وبرنامج العمل الحكومي الجديد 2023-2027 (الذي يتضمن أهدافًا مثل حماية الموارد الطبيعية، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة الشفافية، وزيادة الإنتاجية وفرص العمل) إلى مزيد من تحويل الاقتصاد حول مبادئ التنمية المستدامة. ويتماشى عدد من الجوانب - لا سيما التحول الأخضر والنمو الشامل والمزيد من الابتكار - بشكل جيد مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأحدث إطار استراتيجي ورأسمالي للبنك، ويوفر سبلًا قوية للتعاون. كما يهدف البنك إلى إطلاق مبادرات رقمية عبر توجهاته الاستراتيجية، تقديراً لإمكانيات النمو الخاصة بها.

ومن هذا المنطلق، فإن البنك مستعد لمتابعة الأولويات الاستراتيجية التالية في مصر في 2022-2027:

- *تعزيز اقتصاد أكثر شمولاً للأعمال التجارية والنساء والشباب في مصر؛*
- *تسريع التحول الاقتصادي الأخضر في مصر؛ و*
- *تعزيز القدرة التنافسية لمصر من خلال دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز الحوكمة.*

مصر – البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية – لمحة موجزة

European Bank
for Reconstruction and Development

أنشطة الاستثمار للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر (ديسمبر 2021)

محفظة	4,712 مليون يورو	مشاريع نشطة	116
حصة الأسهم	8٪	أصول التشغيل	2,659 مليون يورو
حصة القطاع الخاص1	70٪	صافي الاستثمار	8,707 مليون يورو

الاستثمار السنوي في الأعمال التجارية والعمليات

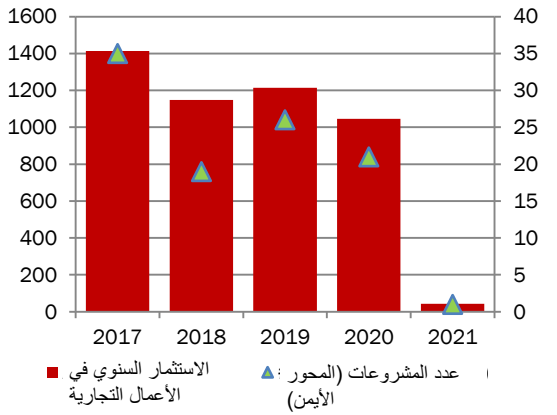

تكوين المحفظة

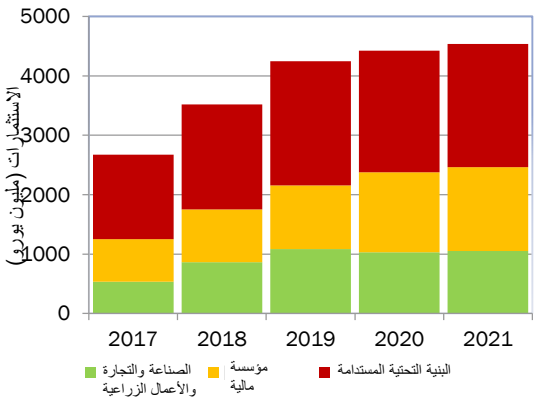

ديناميكية المحفظة

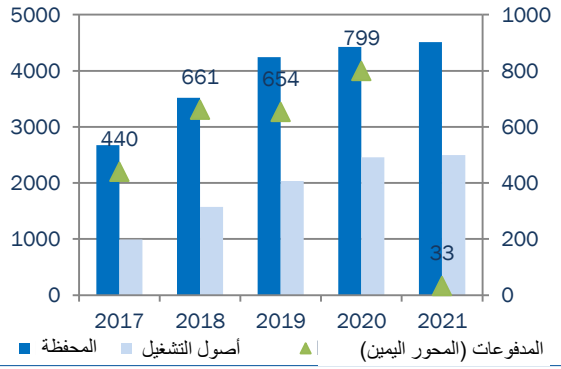

فجوات التحول2

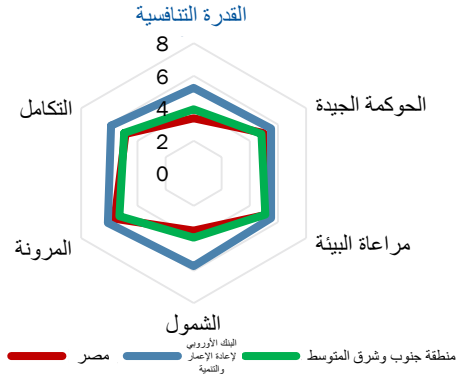

أرقام سياق مصر (2019)*

	مصر	المقارنات
عدد السكان (مليون)3	100.4	(36.5) المغرب (38.0) بولندا (83.4) تركيا
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، بالدولار الأمريكي)3	12,261	(7,856) المغرب (34,233)بولندا (27,303) تركيا
مؤشر التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي – 2019) (المرتبة/ 141 اقتصادًا)	93	(75) المغرب (37) بولندا (61) تركيا
البطالة (٪، تقديرات منظمة العمل الدولية) 4	9.7	(9.0) المغرب (3.3) بولندا (13.7) تركيا
بطالة الشباب (٪، تقديرات منظمة العمل الدولية) 4	26.5	(22.3) المغرب (9.8) بولندا (24.6) تركيا
مشاركة الإناث في القوى العاملة (٪، تقديرات منظمة العمل الدولية) 4	18.5	(21.6) المغرب (48.6) بولندا (34.3) تركيا
كثافة الطاقة (مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية/ الناتج المحلي الإجمالي)5	0.3	(0.2) المغرب (0.2) بولندا (0.2) تركيا
كثافة الانبعاثات (كجم / 2015 دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي)5	0.6	(0.5) المغرب (0.6) بولندا (0.4) تركيا

بيانات 2019 هي أحدث بيانات متاحة لأغراض المواءمة لجميع البلدان. 1 الاستثمار البنكي التراكمي: على أساس 5 سنوات تنتهي في المحفظة. 2 قارن تقرير التحول للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 2020. 3 البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية. 4 منظمة العمل الدولية. تظهر بيانات 2020 الخاصة بمصر تحسنا بنسبة 7.5 في المائة. 5 أطلس الطاقة لوكالة الطاقة الدولية.

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

1- تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2017-2021)

1-1 نتائج التحول الرئيسية

التوافق الاستراتيجي

الاستثمار التجاري السنوي

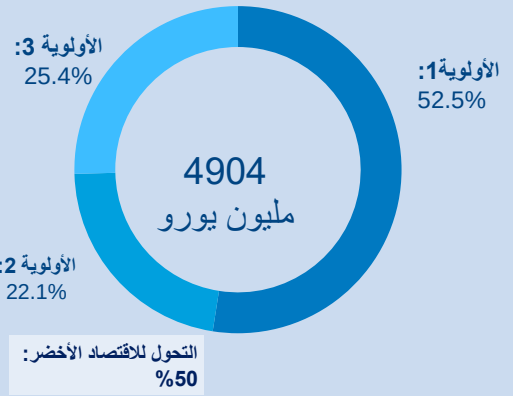

منح المساعدة الفنية

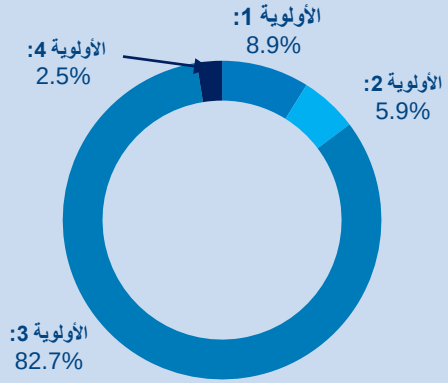

أداء التحول *

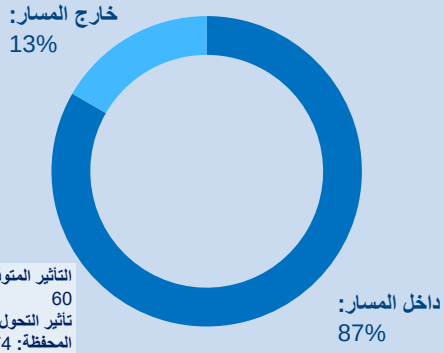

الأولوية 1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص في مصر من خلال سلاسل قيمة أقوى، وتحسين فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الفرص الاقتصادية للنساء والشباب

تقديم المشورة للشركات الصغيرة

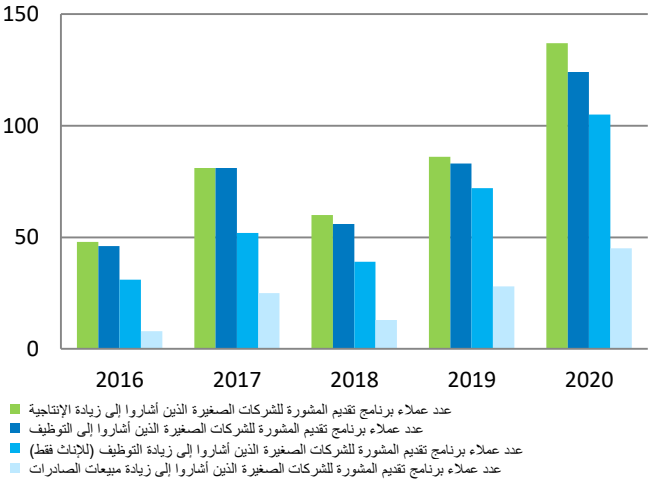

نتائج التحول الرئيسية

- تعزيز وتنويع وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال التوقيع على ثمانية حدود ائتمان مع الوسطاء الماليين المشاركين بإجمالي 917 مليون يورو واستثمار 46,4 مليون يورو في صناديق أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SPE Capital Fund، Lorax Capital Fund II، Badia Impact Squared)، لضمان توفر تمويل طويل الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز القدرة التنافسية التجارية للشركات المصرية من خلال 25 خطًا من حدود إنتاج برنامج تمويل التجارة (بإجمالي 1,4 مليار يورو) مع 8 وسطاء ماليين مشاركين، وتوفير الاستثمار المباشر عبر برنامج تحسين القدرة التنافسية لسلاسل القيمة للأعمال التجارية الزراعية الرئيسية (على سبيل المثال، 75,5 مليون يورو لشركة "المراعي" لتمويل إنتاج الألبان والعصائر، وتعزيز الروابط الخلفية مع المزارعين، و2,1 مليون يورو إلى "فريش فارم" لزيادة إنتاجهم من الفاكهة والخضروات).
- تسهيل الوصول إلى التدريب وفرص التعلم القائمة على العمل للشباب من خلال إطلاق أول منصة للمهارات القطاعية في مصر (أكاديمية السويدي الفنية) والشراكة مع عملاء مثل "ماجد الفطيم – مول ألماظة" لإنشاء مرفق تدريب في الموقع و"الروضة" لتنفيذ برنامج للتدريب الداخلي.
- دعم رائدات الأعمال من خلال برنامج "المرأة في الأعمال التجارية" الخاص بالبنك من خلال حدود ائتمان مخصصة مع بنك "قطر الوطني الأهلي" وتقديم الاستشارات والتدريب لمساعدة النساء على تطوير مهاراتهن المالية.
- دعم نمو صناعة الأسهم الخاصة من خلال استثمار 80 مليون يورو في ستة صناديق أسهم وإكمال دراسة إعادة هيكلة "بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" (NileX) (سوق الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة)، والتي تبنتها البورصة المصرية رسميًا، واستثمر أيضًا في أول أداة دين قصير الأجل من خلال مشاركة السندات المحلية (83,2 مليون يورو).
- إطلاق برنامج "الشباب في الأعمال التجارية" مع خطي ائتمان مخصصين بقيمة 39 مليون يورو.

PUBLIC

* يعكس أداء تأثير التحول مدى احتمالية أن تحقق المشاريع تأثير التحول المتوقع منها عند التوقيع. محسوبة على أساس محفظة نشطة ناضجة (أقل من سنتين).

1- تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2017-2021)

1-1 نتائج التحول الرئيسية

الأولوية 2: تحسين جودة واستدامة المرافق العامة في مصر من خلال مشاركة وتسويق القطاع الخاص

نتائج التحول الرئيسية

- دعم "الهيئة القومية لسكك حديد مصر" من خلال تمويل شراء 100 قاطرة ديزل (290 مليون يورو) كجزء من برنامج تجديد القاطرات، مما ساعد على تسويق العمليات والصيانة والتكليف بالدعم الاستشاري لزيادة الوعي العام وتعزيز النقل بالسكك الحديدية الأكثر أمانًا للنساء.
- كجزء من النهج المتكامل للنقل الحضري بالقاهرة، إدخال عقد خدمة عامة لتحسين الكفاءة التشغيلية للمترو وما يقدمه من خدمات.
- المساعدة في إطلاق وترسية مناقصة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالميناء الجاف في 6 أكتوبر من خلال المرفق المعني بإعداد مشاريع البني التحتية التابع للبنك، أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في الميناء الداخلي وأكبر مركز لوجيستي، لمجموعة من الشركات العالمية، مما سيعزز الأداء اللوجستي ويحد من الازدحام.
- استمرار دعم إعادة هيكلة الميزانية العمومية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مشاركة قيمتها 173 مليون يورو في إصدار السندات بالعملة المحلية، مما يساعد على جذب الاستثمار الخاص لإنشاء مراكز حضرية جديدة.
- تحسين العمليات التجارية عبر شركات النفط والغاز المملوكة للدولة، بما في ذلك بناء القدرات بالشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) لتحسين الكفاءة والشفافية والحوكمة، وتقديم الدعم الفني لتنفيذ قانون سوق الغاز الجديد في مصر، والذي يحرر سوق الغاز في البلاد ويسمح بمشاركة القطاع الخاص.
- تمويل إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في كفر الشيخ، مما يساعد في تحسين خدمات الصرف الصحي لعدد 470 ألف أسرة جديدة

محفظة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمصر حسب المنطقة

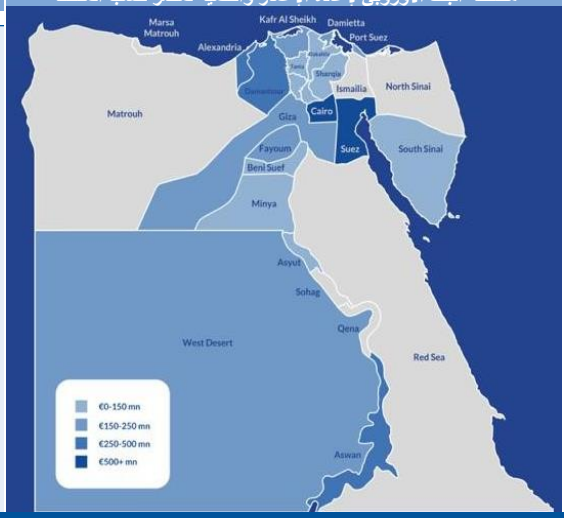

الأولوية 3: دعم التحول الاقتصادي الأخضر في مصر

نتائج التحول الرئيسية

- دعم الجهود المبذولة لتنويع مزيج الطاقة في مصر من خلال تمويل إنشاء وتشغيل 16 محطة للطاقة الشمسية في بنبان (410 مليون يورو)، أكبر حديقة للطاقة الشمسية في إفريقيا، والتي من المتوقع أن تولد 750 ميجاوات من الطاقة النظيفة والموثوقة. كما ساعدت الحكومة في وضع إطار تعاقدي لاستثمارات الطاقة المتجددة لجذب مستثمري القطاع الخاص.
- تمويل إنشاء وتشغيل ثلاث محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية (73 مليون يورو) مما أدى إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتنمية الاقتصادية لمحفظة أسوان.
- تسهيل واحد من أولى المشاريع الخضراء داخل القطاع الخاص نفسه في البلاد، بقرض أولي بقيمة 3 ملايين يورو إلى شركة تابعة لشركة "طاقة عربية"، لتوفير الطاقة المتجددة لأكبر مزرعة ألبان متكاملة في مصر.
- المساعدة في تحسين كفاءة الطاقة والموارد للشركات الصغيرة من خلال تخصيص 157 مليون يورو في حدود ائتمان من مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر، مع بنك قطر الوطني الأهلي والبنك الأهلي المصري بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات (على سبيل المثال، 12 مليون يورو في "الداو الهرم" لزيادة كفاءة طاقتها ومواردها).
- المساعدة في معالجة قضايا الري الملحة وتحسين إدارة النفايات البلدية الصلبة من خلال برنامج إعادة تأهيل مصرف كيتشنر (148 مليون يورو) في منطقة الدلتا المصرية.
- مساعدة الحكومة في وضع استراتيجية تنقل إلكتروني لطرح المركبات الكهربائية والبنية التحتية المرتبطة بها واستثمار 50 مليون يورو في "إنفينيتي للطاقة" لتوسيع محطات شحن المركبات في جميع أنحاء مصر.
- إعداد خارطة طريق منخفضة الكربون لصناعة الأسمنت والمساعدة في تنفيذها.

التحول للاقتصاد الأخضر

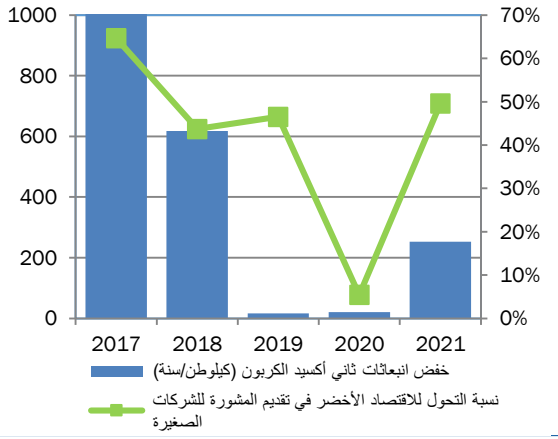

European Bank
for Reconstruction and Development

1- تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2017-2021)

1-1 نتائج التحول الرئيسية

الأولوية 4: تعزيز الحوكمة وتحقيق التكافؤ لجميع الشركات	
نتائج التحول الرئيسية	

- إطلاق خطة لتطبيق خدمة "النافذة الواحدة" للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع التركيز على إعادة هيكلة إدارة علاقات الاستثمار وإصلاح التراخيص والتسجيل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك تقديم الدعم لزيادة تعزيز الإطار التنظيمي للمنطقة.
- تقديم الدعم لاثنين من عملاء المؤسسات المالية (بنك مصر والبنك العربي الأفريقي الدولي) لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى تعزيز الشفافية وتحسين الإدارة المؤسسية على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي ووزارة التنمية المحلية في تعيين استشاريين لدعم تنفيذ المشروع والإشراف على أعمال البناء في برنامج توسعة المياه ومياه الصرف الصحي بالفيوم ومشروع مصرف كيتشنر للتخلص من النفايات الصلبة.
- دعم تنفيذ برنامج التحديث والتحول إلى الشركات وإعادة الهيكلة التابع لوزارة البترول، والذي يهدف إلى زيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة في شركات النفط والغاز المملوكة للدولة في مصر.
- تقييم الحوكمة الحالية للهيئة القومية لسكك حديد مصر ووضع مجموعة من التوصيات بشأن المشتريات والتدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.
- المساعدة في إطلاق تطبيق جوال للشركة القابضة للمياه والصرف الصحي، والذي يتيح للمستخدمين تقديم الشكاوى والتفاعل مع شركات المياه في الوقت الفعلي.
- توقيع اتفاقية مع الشركة القابضة لكهرباء مصر لدعم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركة القابضة والشركات التابعة لها، وبالتالي إرساء الأساس نحو تسويق وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير المالية.
- استحداث نظام الشراء الإلكتروني في الجهات التابعة للدولة.
- وضع إجراءات جديدة لتكثيف المدفوعات، بما في ذلك الاجتماعات الربع سنوية مع الحكومة لمعالجة المسائل المعلقة.

European Bank
for Reconstruction and Development

1- تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2017-2021)

1-2 تحديات التنفيذ والدروس الرئيسية

سياق التنفيذ

منذ بدء عملياته في عام 2012، استثمر البنك أكثر من 7,4 مليار يورو في مصر، مع ما يقرب من ثلاثة أرباع استثماراته في القطاع الخاص، مما ساعد مصر على أن تصبح ثاني أكبر دولة من دول العمليات. قبل جائحة كوفيد-19، كان الاقتصاد المصري قد اتسع نطاقه بسرعة، مدعومًا بالتنفيذ الناجح لإصلاحات الاقتصاد الكلي الأساسية في إطار برنامجين يدعمهما صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى زيادة الصادرات والاستثمار وتحسين المالية العامة. ومع ذلك، على الرغم من هذه الإصلاحات الضخمة، لا تزال هناك فجوات انتقالية كبيرة. تستمر الدولة في إداء دور مهم في الاقتصاد1 والمرافق العامة، كما أن بعض الشركات المملوكة للدولة تواجه عقبات بسبب انخفاض الاستدامة المالية وعدم الكفاءة التشغيلية. بينما بُذلت جهود لمعالجة فجوات الإدماج، لا تزال التحديات التي تؤثر على الوصول إلى التمويل والفرص الاقتصادية الأخرى قائمة. مع تزايد عدد السكان في مصر الذين يمارسون ضغوطًا على الموارد والخدمات العامة، بما في ذلك المياه والطاقة والنقل، والتي تزداد سوءاً بسبب تغير المناخ، فإن تسريع تبني الإجراءات الخضراء في هذه القطاعات سيكون أمرًا ضروريًا أيضًا. ومن منطلق إدراك هذه التحديات، تهدف "رؤية مصر 2030" وبرنامج العمل الحكومي الجديد 2023-2027 إلى مزيد من تحويل الاقتصاد حول مبادئ التنمية المستدامة، مع عدد من الجوانب - على سبيل المثال، التحول الأخضر والنمو الشامل والابتكار الأكبر - التي تتوافق بشكل جيد مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأحدث إطار استراتيجي ورأسمالي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تحديات التنفيذ	الدروس الرئيسية والطريق إلى الأمام
• كان التمويل السابق يوجه في الغالب من خلال البنوك، مما يحد من نطاق وتأثير استثمارات البنك حتى مع استمرار انخفاض ائتمان القطاع الخاص وتكافح الشركات للوصول إلى التمويل والاستفادة من فرص التصدير.	• نتطلع إلى التعمق في الاقتصاد الحقيقي، ومساعدة الشركات على التوسع إقليمياً وعالمياً. على الرغم من أن البنوك المملوكة للدولة ستظل ذات أهمية حاسمة بالنسبة للحجم والنطاق الجغرافي، فإن تطوير قطاعات جديدة من المؤسسات المالية غير المصرفية (على سبيل المثال، التمويل المتناهي الصغر والتأجير) يمكن أن يوسع تأثير البنك.
• يظل الطلب المتزايد قيدا على الخدمات البلدية الأساسية، والتي تتفاقم بشكل متزايد بسبب أوجه التأثر بالمناخ، بما في ذلك ندرة المياه.	• توسيع مبادرات المدن الخضراء لزيادة الاستدامة على مستوى البلديات. ويمكن أن يساعد توسيع نطاق الوصول إلى المنتجات المالية الخضراء مثل مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر أيضًا في توسيع تأثير التحول للاقتصاد الأخضر ليشمل القطاع الخاص.
• تم إحراز خطوات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة وإصلاح تنظيمي للشبكة لزيادة الاستيعاب والاستفادة الكاملة من استثمارات القطاع الخاص المطلوبة بما يتماشى مع أهداف الحكومة.	• يمكن للاستثمار الذي يهدف إلى تحديث النقل والتوزيع وتوسيع نطاق السوق الخاصة بالقطاع الخاص أن يطلق العنان لإمكانات الطاقة المتجددة الكاملة في مصر. ويمكن أن يؤدي دعم المساهمات المحددة وطنيا المحدثة إلى زيادة تحفيز الطموح الأخضر.
• على الرغم من الاستثمارات الأخيرة في رأس المال البشري، لا تزال هناك فجوات كبيرة في إدماج النساء والشباب وتفاوتات إقليمية في الوصول إلى التمويل والخدمات.	• تكثيف الدعم لتنمية المهارات (مثل مجالس المهارات القطاعية) والشمول المالي. يمكن أن تكون زيادة الرقمنة (في الحوكمة والاتصال) وسيلة فعالة لرفع الفئات المحرومة.
• ركزت الجهود السابقة، التى استهدفت تعزيز الحوكمة إلى حد كبير، على استقرار الاقتصاد الكلي. ومن بين جوانب أخرى، قد توفر رؤية مصر 2030 قوة دفع جديدة لمعالجة الدور البارز للدولة في الاقتصاد.	• تطلع إلى الاستفادة من الزخم لخصخصة الأصول المملوكة للدولة وتعزيز التسويق التجاري في الشركات المملوكة للدولة الرئيسية. وقد تؤدي القدرة المعززة أيضًا إلى تحسين المدفوعات. وقد يؤدي رفع مستوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشفافية في المشتريات إلى توفير فرص للقطاع الخاص لتطوير البنية التحتية العامة.
• على الرغم من وجود بعض التحسينات في بيئة الأعمال التجارية، لا يزال المستثمرون الأجانب يواجهون عدم اليقين فيما يتعلق بالتنظيم والحوكمة غير المتكافئة، مما يعيق الاستثمار.	• دعم إصلاحات الحوكمة الرئيسية لتسهيل المزيد من المنافسة وتكافؤ الفرص، وزيادة ثقة المستثمرين وتعزيز المرونة بعد أزمة كوفيد-19.

1 تشير تقارير وزارة المالية إلى أن هناك ما مجموعه 297 شركة مملوكة للدولة تسيطر عليها وزارات وهيئات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك الوزارات غير المدنية بموجب قوانين خاصة. كان للعديد منها دور فعال في تنفيذ مشاريع وإصلاحات استثمارية مهمة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، مع تحرك مصر نحو وضع البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، فإن وجودها (خاصة في القطاعات الرئيسية التي توفر مدخلات للقطاع الخاص ككل) قد يقيد القوى التنافسية اللازمة لتحقيق النمو الديناميكي للقطاع الخاص.

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

2- السياق الاقتصادي

2-1 سياق الاقتصاد الكلي وتوقعات فترة الاستراتيجية

مصر - مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية 2

	2017	2018	2019	2020	2021
نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ على أساس سنوي)	4.1	5.3	5.6	3.6	3.3
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط٪).	23.5	20.9	13.9	5.7	4.5
رصيد الحكومة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	-10.9	-9.7	-8.1	-8.0	-7.4
ميزان الحساب الجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	-6.1	-2.4	-3.6	-3.1	-4.6
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)1	-3.3	-3.0	-2.6	-2.0	-1.3
الدين الخارجي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	33.4	37.0	36.0	34.0	34.2
إجمالي الاحتياطيات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	13.0	17.4	14.5	10.2	10.0
إجمالي الدين الحكومي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	103.0	92.4	83.7	87.9	90.6
البطالة (٪ من القوى العاملة)	11.3	8.9	8.0	9.6	7.3
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	236.5	250.3	302.3	363.2	396.3

- في سياق الوباء العالمي وتدابير الإغلاق الوطني، أصبح الاقتصاد المصري مرنًا نسبيًا، مع نمو أبطأ في الناتج المحلي الإجمالي ولكنه إيجابيا في السنوات المالية 2019-20 و2020-21، بنسبة 3,6٪ و3,3٪ على التوالي (مما يجعله واحدا من عدد قليل من تلك التي تحقق نموا إيجابيا). وقرب السنة المالية 2021-22 يمكن رؤية بداية انتعاش تدريجي.
- ارتفع معدل البطالة إلى 9,6٪ في الربع الثاني من عام 2020، مما يعكس الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على القطاعات كثيفة العمالة مثل السياحة، قبل أن ينخفض إلى 7.5٪ في الربع الثالث من عام 2021.
- تباطأ التضخم إلى 4,5٪ في السنة المالية 2020-21، مما يعكس انخفاضًا في أسعار المواد الغذائية وتباطؤ الزيادات في أسعار النقل والإسكان والمرافق.
- دعم البنك المركزي المصري الاقتصاد بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس في مارس 2020 و50 نقطة أساس أخرى في سبتمبر ونوفمبر 2020، مما جعله يقترب من أدنى مستوى تاريخي له. وقد ساعد معدل الفائدة الحقيقي المرتفع الناتج عن ذلك على جذب تدفقات المحفظة واستقرار احتياطيات النقد الأجنبي.
- انخفض عجز الميزانية إلى 7,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020-21 مع زيادة الإيرادات، مدفوعة بتحسن تحصيل الضرائب (الأنظمة الإلكترونية الجديدة)، على الرغم من زيادة النفقات (مدفوعات الفائدة). وتم تحقيق فائض أولي بنسبة 1,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفع الدين العام من 87,9٪ إلى 90,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يبرز الحاجة إلى الانضباط المالي في السنوات القادمة.
- ارتفع عجز الحساب الجاري إلى 4,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020-2021، حيث استمرت عائدات السياحة في التراجع وارتفعت الواردات، بينما ظلت الصادرات كما هي، وعلاوة على ذلك، انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الوافدة. زادت الاحتياطيات الدولية إلى 40,9 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2021 (تغطي أكثر من 7 أشهر من الواردات).
- تشمل المخاطر المحدقة بالتوقعات بطء وتيرة التطعيم، وضعف قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم، والتباطؤ في تنفيذ المشاريع الضخمة، فضلاً عن التعرض للصدمات الخارجية نظراً لارتفاع الديون والاحتياجات التمويلية.

1 تمثل الأرقام السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الوافدة.
2 التقديرات الوطنية (للسنوات المالية).

European Bank
for Reconstruction and Development

2- السياق الاقتصادي

2-2 تحديات التحول الرئيسية*

المرونة (5,35)

- القطاع المصرفي كبير ومستقر نسبيًا، وظل كذلك طوال فترة الوباء. وكان هناك 38 بنكًا في مصر حتى نهاية عام 2019 بأصول تقارب 368 مليار دولار أمريكي (حوالي 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي) - على الرغم من أنها تتركز في البنوك الكبيرة المملوكة للدولة.
- أداء البنوك جيد بشكل عام من حيث **الرسملة والربحية**، وتتميز بمرونة جودة الأصول. (استقرت القروض المتعثرة عند 3,6٪، مع تغطية قوية للمخصصات).
- الائتمان العام للقطاع الخاص منخفض. تحقق نموا ملحوظا في الوصول إلى التمويل لأصحاب المشاريع والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة ولكنه لا يزال منخفضًا.
- بالنسبة للقطاع المصرفي، **لا تزال المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق رأس المال متخلفة** في وصولها إلى القطاع الخاص ولديها إمكانات كبيرة للنمو في مصر.
- عزز قطاع الطاقة مرونته بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال التحول إلى سوق طاقة مفتوحة ومرنة حقًا يعوقه مجموعة من مشكلات التصميم والتنفيذ العملي.

مؤشرات السلامة المالية - ٪

	2019	2020	2021
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	4.2	4.0	3.5
نسبة كفاية رأس المال	17.7	20.1	19.0
الائتمان للقطاع الخاص (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	22.9	24.9	28.2
القيمة السوقية للشركات المحلية المدرجة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	14.6	11.3	

القدرة التنافسية (3,41)

- تستفيد مصر من موقعها الاستراتيجي وسوقها المحلية الكبيرة والإصلاحات المهمة الأخيرة في بيئة الأعمال.
- ومع ذلك، يتسم مناخ الاستثمار باللوائح والشروط التي تثقل كاهل مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بأقرانها (لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة)1، بما في ذلك، دفع الضرائب، والحصول على الائتمان وعدم تطابق المعرفة والمهارات.
- **تحد** العوائق التي تواجهها التجارة (التعريفات، الإجراءات الجمركية) من **الانفتاح** على الأسواق الدولية.
- تحقيق تكافؤ الفرص للقطاع الخاص يحتاج دورا أكثر توازناً **للدولة في الاقتصاد ومؤسسات منافسة** أقوى (القانون والمؤسسات وإنفاذه)، وجميع المجالات التي تتخلف فيها مصر عن أقرانها.

نتائج المؤشرات التنافسية لتقييم جودة التحول (2018)

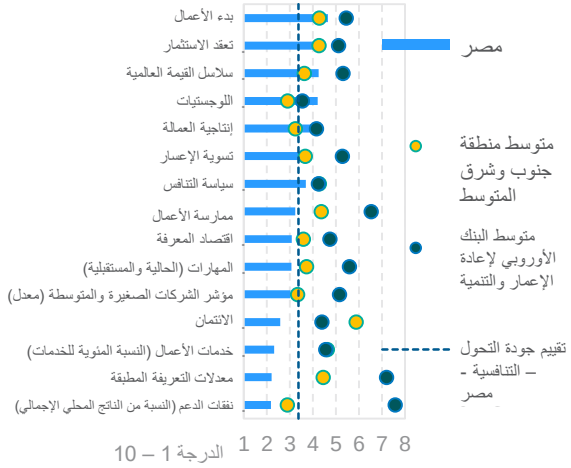

الشمول (3,56)

- الشمول بين الجنسين: يتأخر أداء مصر في المساواة بين الجنسين (الأبوة، والتنقل، والأصول) عن نظرائها. ولا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضة عند 21,9٪ (16,7٪ في الربع الثاني من عام 2021)، مقابل 70,9٪ للرجال. والإدماج المالي للمرأة والحصول على التمويل محدود، وهو أقل من المتوسط الإقليمي.
- **شمول الشباب**: وصول الشباب إلى التوظيف والتمويل من بين أدنى المعدلات في المنطقة التي يعمل فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويجب أن تستمر الإصلاحات الأخيرة لمعالجة عدم تطابق المهارات، وتعزيز التعليم المهني والعالي، ودور أصحاب العمل في وضع المناهج الدراسية في تحسين أداء الطلاب المصريين في الاختبارات المنسقة.
- **الشمول الإقليمي**: يتمتع سكان الريف في مصر، ولا سيما في صعيد مصر، بفرص للوصول إلى الخدمات، مثل الرعاية الصحية، وإلى التمويل أقل من تلك المتاحة لسكان المناطق الحضرية.

البطالة – 2018 - ٪

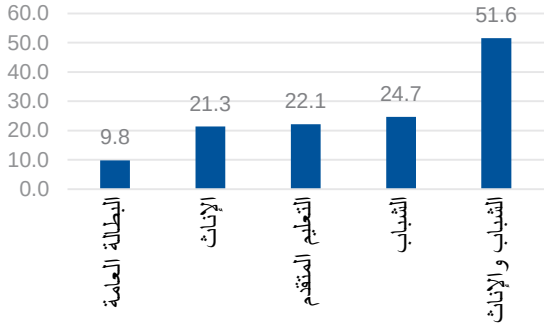

2- السياق الاقتصادي

2-2 تحديات التحول الرئيسية

مراعاة البيئة (4.40)

- تلتزم الدولة التزامًا راسخًا بتحقيق نمو أكثر اخضرارًا واستدامة، كما ينعكس في الإصلاحات الرئيسية والاستثمارات العامة (على سبيل المثال، السندات الخضراء، والطاقة الشمسية، وتحلية المياه).
- تحدد استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة حتى عام 2035 **أهدافًا للطاقة المتجددة** تتمثل في 20٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام 2022 و 42٪ بحلول عام 2035.
- على الرغم من ذلك، لم تحدد مصر أهدافًا فيما يتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في برنامج "المساهمات المحددة وطنيًا" (سيتم تحديثه في 2021)، على الرغم من أن التوقعات المناخية تشير إلى مخاطر كبيرة.
- **الانبعاثات** عالية (مثل النقل والمباني) وسكان القاهرة يتعرضون **لتلوث الهواء**. ويتنفسون، في المتوسط، هواءً محمل بـ 14,2 ضعف المستوى الآمن للجسيمات من الفئة (PM10)، و**قطاع إدارة النفايات** متخلف.
- مصر واحدة من أكثر ثلاث دول تعاني من **الإجهاد المائي** في المنطقة التي يعمل فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مع تضاؤل احتياطيات المياه الجوفية والاعتماد القوي على الزراعة البعلية.

الحوكمة الجيدة (5.25)

- على الرغم من التحسينات والإصلاحات الملحوظة في **الحوكمة والسياسات الهيكلية** (برنامج صندوق النقد الدولي الأخير)، فإن الجودة الشاملة للحوكمة الوطنية (حماية المستثمرين، وشفافية الإنفاق، ورقمنة الخدمات العامة) يجب أن تتحسن بشكل أكبر لتلبية تطلعات النمو في الدولة (انظر الشكل أدناه).
- تشير بيانات المسح 1 إلى أن **الفساد** لا يزال يُنظر إليه على أنه مشكلة في المؤسسات العامة والخاصة، وهو ثالث أكثر العقبات التي تعيق ممارسة الأعمال التجارية.
- تظل قدرة القطاع العام والتزامه **باللوائح والشفافية** الملائمة للأعمال أمرًا بالغ الأهمية لثقة المستثمرين، لكن الظروف المحلية أو الخارجية قد تؤثر على وتيرتها.
- وفقًا للرسم البياني أدناه، لا تزال مصر متخلفة عن نظيراتها الإقليمية في عدد من مقاييس الحوكمة الاقتصادية.

التكامل (4.75)

- **بيئة التجارة**: ارتفعت صادرات وواردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2016.
- **النقل المحلي**: تمتلك مصر بنية تحتية قوية للنقل (المرتبة الرابعة عشر لربط الطرق بين البلدان التي يعمل فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية) لكن أداء الخدمات اللوجستية المحلية منخفض. تعد نسبة المنتجات المفقودة بسبب الكسر أو التلف أثناء الشحن ثاني أعلى نسبة بين البلدان التي يعمل فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- شهدت مصر تدفقات كبيرة (على الرغم من التقلب) من الاستثمار الأجنبي المباشر2، ولكن **الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر** (وفقًا لمؤشر التقييد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) أقل من المتوسط الإقليمي ومتوسط البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، فإن تدفقات المحفظة الوافدة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي هي رابع أعلى نسبة بين جميع البلدان التي يعمل فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- **التكامل عبر الحدود**: تكلفة التجارة عبر الحدود أعلى من المتوسط الإقليمي ومتوسط البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

إجمالي إمدادات الطاقة حسب المصدر

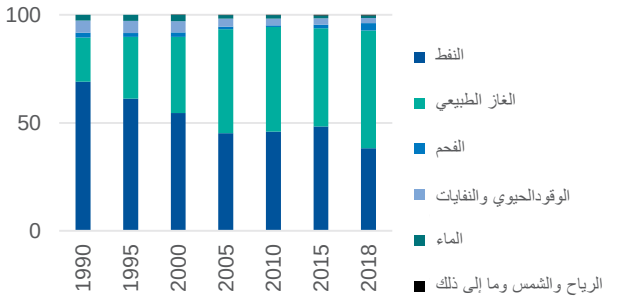

مؤشرات الحوكمة العالمية 2019

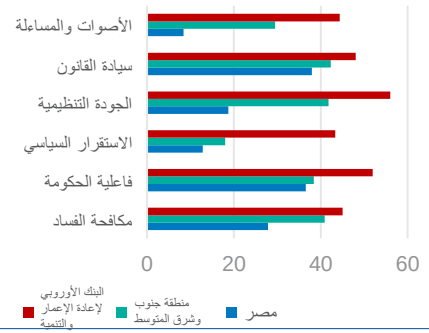

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 2018

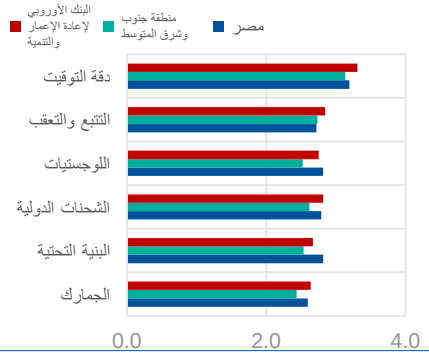

1 مؤشر التنافسية العالمية – المنتدى الاقتصادي العالمي - 2020
2 الأونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2021

3- أولويات الحكومة وإشراك أصحاب المصلحة

3-1 أولويات الإصلاح الحكومي

شرعت الحكومة المصرية في عدد من الإصلاحات الطموحة لإحياء الاقتصاد، بناء على برنامجها الناجح الذي يدعمه صندوق النقد الدولي، بما في ذلك، كجزء من رؤية مصر 2030، وكذلك المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"1، وبعد شهور من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، أطلقت مصر أيضا "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" في سبتمبر 2021، وستكون هذه الخطوات جميعها أكثر أهمية في أعقاب أزمة كوفيد-19.

- **الاقتصاد الرقمي والخدمات العامة:** بما في ذلك، تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الشمول الرقمي، والتحول للاقتصاد القائم على المعرفة، وبناء القدرات وتشجيع الابتكار.
- **الطاقة المستدامة المتكاملة:** ضمان إمداد مستمر ومتنوع للطاقة وتسهيل زيادة تطوير وتكامل مصادر الطاقة المتجددة عبر القطاعات.
- **المعرفة والابتكار والبحث العلمي:** تشجيع الحلول العلمية والتكنولوجية والمعرفية الإبداعية والمبتكرة.
- **التعليم والتدريب:** إنشاء نظام تعليم وتدريب عالي الجودة متاح للجميع، دون تمييز، ضمن إطار مؤسسي فعال وعادل ومستدام ومرن كما هو مذكور في تقرير التنمية البشرية في مصر 2021.
- **شفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية** لضمان الإدارة العامة وإدارة موارد الدولة على نحو فعال.
- **تنمية الموارد المائية وإدارتها** لتحقيق الأمن المائي من خلال الإدارة المستدامة لموارد المياه، بما في ذلك إيجاد مصادر جديدة، وترشيد الاستهلاك وتحسين الاستخدام، وتحسين جودة المياه، وخلق بيئة مواتية للإدارة المتكاملة لموارد المياه.
- **زيادة القدرة التنافسية** من خلال خلق اقتصاد سوقي متنوع قادر على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.
- **الزراعة والصناعة والخدمات المستدامة:** تنفيذ الإصلاحات في قطاع الزراعة لتعزيز الاستدامة والصناعة المحلية وتحسين القدرة التنافسية في التصنيع والسياحة والضيافة.
- **دعم المشروعات** المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: زيادة الوصول إلى التمويل (استراتيجية الشركات الصغيرة والمتوسطة) والخدمات الرقمية بالإضافة إلى خدمات الاستشارات التجارية.

3-2 مجالات إصلاح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المتفق عليها على نطاق واسع مع السلطات

- تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة والشباب والمناطق المحرومة من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل وتنمية المهارات والخدمات الأساسية
- زيادة التوسع في سوق الطاقة المتجددة الخاصة ودعم المسارات منخفضة الكربون وتنفيذ تدابير التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها عبر الاقتصاد
- دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحلول التجارية الأخرى لتأسيس بنية تحتية مستدامة وكذلك المشاركة المركزة لتعزيز التنمية الحضرية الأكثر اخضرارًا
- توسع القطاع الخاص إلى أسواق جديدة، مع التركيز على زيادة الصادرات وتكامل سلسلة القيمة، فضلاً عن تطوير نظام بيئي داعم للابتكار
- تعزيز البنية التحتية لأسواق رأس المال والحوكمة
- الرقمنة عبر القطاعات، بما في ذلك كوسيلة لزيادة الشمول الإقليمي وكفاءة الخدمات العامة وشفافيتها.

3-3 الرسائل الرئيسية من المجتمع المدني إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

- رحبت منظمات المجتمع المدني بالاستثمارات في إزالة الكربون وكفاءة الطاقة وإدارة النفايات، لكنها أشارت إلى أن الافتقار إلى القدرات، ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يمثل تحديًا كبيرًا. كما أشاروا إلى أهمية ضمان المساءلة في عملية الخصخصة.
- بالإضافة إلى توفير التمويل للنساء، تقترح منظمات المجتمع المدني أن يقوم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتعبئة أدواته السياسية للنمو الشامل، مثل معالجة دور الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وزيادة مشاركة المرأة في تصميم المشروعات وتسليمها ومراقبتها.
- أعربت بعض منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها بشأن حالة التحول الاقتصادي والسياسي في مصر، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون ودور القوات المسلحة في الاقتصاد، وأشارت إلى التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المدني والتي تحد من مساحة المشاركة المجتمعية الهادفة. وحثوا البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الاستجابة لهذه التحديات من خلال عملياته في الدولة بما يتماشى مع ولايته.

1 تشمل مبادرة "حياة كريمة" مجموعة متنوعة من التدابير لتعزيز الشمول المالي والاقتصاد الأخضر والتنمية الاجتماعية للنساء والشباب.

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

4- تحديد أولويات الاستراتيجية القطرية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر

أولويات استراتيجية (2022-2027)	ما نريد رؤيته (الأهداف الرئيسية)	ما الذي يجب تغييره؟ *(التشخيص القطري)*	هل يمكن تغييرها؟ *(الاقتصاد السياسي)*	ماذا يمكن للبنك أن يفعل؟ *(القدرات المؤسسية)*
تعزيز اقتصاد أكثر شمولاً للشركات المصرية والنساء والشباب	• زيادة الوصول إلى التمويل وريادة الأعمال • زيادة الوصول إلى تنمية المهارات • زيادة الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية	• الشمول المالي يقتصر على الشركات والأسر • فجوات كبيرة بين الجنسين تنبع من الحواجز الاجتماعية والثقافية والقانونية، والتي أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخمها • نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (22٪) منخفضة بشكل لافت للنظر • التحديات الديموغرافية الحادة، مع استمرار ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وعدم تطابق المهارات الكبيرة • ارتفاع الطابع غير الرسمي، عبء على النمو • لا تزال الفوارق الإقليمية في الوصول إلى التمويل والخدمات قائمة	• الشمول، على رأس أولويات الحكومة، على سبيل المثال، استراتيجية الشمول المالي للبنك المركزي المصري • الحكومة تستكشف طرقًا لزيادة توفير التعليم والتدريب الفني والمهني، بما في ذلك، التجمعات والجامعات التكنولوجية • فرص تسخير التحول الرقمي لتحديث النظام المالي وزيادة المساواة ومعالجة السمة غير الرسمية • لا تستثمر الحكومة في البنية التحتية لقطاع الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا لاستيعاب التطور الرقمي • الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوصول إلى البنية التحتية والخدمات	• أدوات فعالة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك، حدود ائتمان مخصصة • يمكن للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تعزيز قدر أكبر من الشمول المالي، بما في ذلك، عبر دعم مخصص للقطاعات المحرومة (المرأة في الأعمال التجارية، الشباب في الأعمال التجارية، تقديم المشورة للشركات الصغيرة على المستوى الإقليمي) والحلول الرقمية • مجموعة واسعة من المنتجات لتشجيع الإقراض لشرائح أوسع • سجل حافل في دعم إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني وتنمية المهارات بقيادة القطاع الخاص، بما في ذلك الحلول الرقمية • القدرة على الاستفادة من المحفظة الاستثمارية/ الاستشارية خارج القاهرة
تسريع التحول الاقتصادي الأخضر في مصر	• زيادة قدرة الطاقة المتجددة ومزيج طاقة أكثر تنوعًا • تحسين جودة البنية التحتية وكفاءتها واستدامتها البيئية • زيادة كفاءة الطاقة والموارد والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ	• تعتمد الكهرباء بشكل رئيسي على الغاز الطبيعي، ويتضاعف الطلب عليها بحلول عام 2030 • ارتفاع مستويات انبعاثات غازات الدفيئة والطاقة وكثافة الكربون عبر القطاعات، مع ما يصحبه من تلوث للهواء • جودة/ استدامة البنية التحتية البلدية غير كافية لتلبية الطلب المتزايد والضغوط البيئية • تفاقمت ندرة المياه المزمنة نتيجة فقدان الشبكة وتقادم أساليب الري • قابلية عالية للتأثر بتغير المناخ والافتقار إلى إدارة المخاطر	• أهداف الطاقة المتجددة الحكومية في إطار استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة لعام 2035 • يُظهر الانتهاء مؤخرًا من بنبان - أكبر حديقة للطاقة الشمسية في إفريقيا - إمكانات القطاع، بما في ذلك الصادرات • ينمو قطاع الطاقة المتجددة بسرعة، مع زيادة الاهتمام الخاص بالرياح • تقر استراتيجية المياه لعام 2050 بالحاجة إلى بنية تحتية مستدامة للمياه • استراتيجية النمو الأخضر الطموحة ومؤتمرالأطراف 27 فرصة لإضافة أهداف كمية إلى المساهمات المحددة وطنيًا في مصر	• تم إطلاق استراتيجية التحول للاقتصاد الأخضر 2-1 مؤخرًا • سجل حافل في النهوض بمشاريع الطاقة المتجددة في مصر وتطوير مسارات منخفضة الكربون • خبرة كبيرة في تأسيس بنية تحتية مستدامة وإيجاد حلول مالية خضراء مبتكرة • يمكن للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وضع خطط النداء العالمي لمكافحة آثار تغير المناخ لمدن شاملة وقادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ • الدعم المؤسسي والمالي لكفاءة الموارد والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ عبر منتجات التحول للاقتصاد الأخضر المخصصة (مثل مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر، سلسلة القيمة العالمية، برنامج تحسين القدرة التنافسية لسلاسل القيمة).
تعزيز القدرة التنافسية لمصر من خلال دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز الحوكمة	• قطاع خاص أكثر توسعاً وتنافسية ومرونة بعد أزمة كوفيد-19 • قطاع مالي ومنتجات مالية أكثر تعمقاً وتنوعاً • زيادة مشاركة القطاع الخاص • تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال	• إمكانية تعزيز الإنتاجية والتوجه إلى الخارج (مثل سلاسل القيمة العالمية) • تظل إمكانات الرقمنة والتكنولوجيا غير مستغلة بالقدر الكافي • يقيد القطاع المصرفي المركّز وأسواق رأس المال المحدودة الوصول إلى التمويل • قد يؤدي دور الدولة ووجود الشركات المملوكة للدولة في القطاعات الرئيسية إلى التشوهات وسوء التخصيص • على الرغم من الإصلاحات، لا يزال المستثمرون يواجهون حالة من عدم اليقين. ويمكن تحسين الحوكمة العامة وحوكمة الشركات	• فرصة للحكومة للتحول من أزمة كوفيد-19والبناء على برنامج صندوق النقد الدولي الناجح • رؤية مصر 2030 وبرنامج عمل الحكومة 2023-2027 لإعادة توجيه النمو الاقتصادي حول مبادئ التنمية المستدامة • الحكومة ملتزمة بتوسيع القطاع الخاص، بما في ذلك، تعادل القوة الشرائية المحتملة • الجهود الأخيرة لتحسين الحوكمة الاقتصادية (على سبيل المثال، "إرادة"، وقانون الجرد) • يمكن للرقمنة أن تزيد من كفاءة الخدمات الحكومية وشفافيتها.	• منتجات مصممة جيدًا لدعم الشركات (مثل سلاسل القيمة والصادرات والابتكار)، بما في ذلك، إسداء المشورة لتحسين الإدارة المؤسسية والمعايير • خبرة متخصصة في تطوير أسواق رأس المال وتوسيع نطاق المنتجات المالية • سجل حافل في دعم تحسين الإدارة المؤسسية في الشركات المملوكة للدولة ومشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك، تعادل القوة الشرائية • مشاركة مركزة في السياسات لتعزيز مناخ الأعمال، على سبيل المثال دعم جهاز حماية المنافسة.

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

5- إطار الأنشطة والنتائج

الأولوية 1: تعزيز اقتصاد أكثر شمولاً للشركات والنساء والشباب في مصر

الأهداف الرئيسية	الأنشطة	مؤشرات المتابعة (نتائج)
زيادة الوصول إلى التمويل وريادة الأعمال	• زيادة توسيع برامج النساء والشباب في الأعمال التجارية التابعة للبنك، جنبًا إلى جنب مع الخدمات الاستشارية للأعمال ذات الصلة، والتطلع إلى الاستفادة من المشاركة السياسية لإنشاء نظام بيئي داعم. • بالتنسيق مع الوكالات الوطنية ذات الصلة (على سبيل المثال، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر)، دعم وصول الشركات الصغيرة إلى التمويل من خلال حدود ائتمان مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الأعمال من خلال الاستشارات المتخصصة (على سبيل المثال، دعم بدء التشغيل وزيادة الرقمنة)، بما في ذلك في المناطق المحرومة كجزء من زيادة توسيع نطاق أنشطة "تقديم المشورة للشركات الصغيرة" خارج القاهرة والإسكندرية والجهود التجريبية لدعم مناطق أكثر شمولاً. • التطلع إلى توسيع نطاق الوصول إلى مصادر التمويل البديلة من خلال دعم الوسطاء الماليين غير المصرفيين (مثل التمويل الأصغر والتأجير وبيع الديون) وكذلك من خلال الدعم القانوني والتنظيمي اللازم. • تعزيز الشمول المالي بشكل أكبر من خلال تطوير التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية الأخرى، ومساعدة الهيئة العامة للرقابة المالية في وضع الأطر القانونية ذات الصلة (على سبيل المثال، المدفوعات الإلكترونية، والتمويل الجماعي)، وتوفير الدعم السياساتي لاستراتيجية الشمول المالي للبنك المركزي المصري وتعزيز استخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لسد الفجوات بين الجنسين في الإقراض.	• إجمالي حجم/ عدد القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء و/أو خارج القاهرة والإسكندرية • التحسينات القانونية و/ أو المؤسسية و/ أو التنظيمية للقطاع غير المصرفي
زيادة الوصول إلى تنمية المهارات	• تعزيز رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب الفني والمهني وإصلاح التعليم العالي، بما في ذلك من خلال توسيع مجالس المهارات القطاعية لتحسين ملاءمة السوق للتدريب/ التعليم وتطوير المعايير المهنية في القطاعات الغنية بفرص العمل. • مساعدة العملاء على تطوير وتنفيذ تدريب عالي الجودة يستجيب للنوع الاجتماعي وبرامج تعليمية مزدوجة، بما في ذلك من خلال تحديد احتياجات المهارات متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل ومهارات البنك في برنامج الأعمال. • الاستمرار في تعزيز سياسات وممارسات تكافؤ الفرص لزيادة تحسين الوصول إلى الوظائف الرسمية للفئات المحرومة (مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة)، مع التركيز على الاستفادة من التطبيقات الرقمية. • استكشاف الخيارات لدعم الوصول إلى التعليم والتدريب الجيد (بما في ذلك من خلال تكنولوجيا التعليم، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمارات المباشرة و/ أو الخدمات الاستشارية) مع التركيز على تعزيز المهارات الخضراء والرقمية.	• زادت فرص العمل نتيجة للأنشطة التي يدعمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية • عدد العملاء الذين يطبقون سياسات وممارسات شاملة ومستجيبة للنوع الاجتماعي
زيادة الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية	• الاستمرار في تعميق مشاركة البنك في دعم خدمات الطاقة والنقل والبنية التحتية البلدية المستجيبة للنوع الاجتماعي والمناخ، بما في ذلك مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش. • دعم زيادة الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وأنماطها الأكثر اخضرارًا، بما في ذلك الفئات السكانية المحرومة، من خلال استكشاف الخيارات لتطوير البنية التحتية للنطاق العريض الثابت والمتنقل. • جنبًا إلى جنب مع البرامج الوطنية للتنمية الريفية (على سبيل المثال، "حياة كريمة")، استكشاف الفرص لمواصلة دعم المناطق الأكثر شمولًا من خلال الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمالة خارج القاهرة والإسكندرية وكذلك في مشاريع البنية التحتية المختارة (بما في ذلك، البنية التحتية الاجتماعية) لتعزيز الوصول إلى الخدمات الخاصة والعامة وتعزيز الفرص الاقتصادية على المستوى المحلي. • دعم اعتماد المنصات الإلكترونية للمشتريات العامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات، وتعزيز المشتريات الشاملة (الشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء والشباب). • الاستمرار في وضع مبادرات سياسية محددة مع الشركاء المحليين لزيادة مشاركة المرأة في العمل وتمكينها، ولا سيما في القطاعات الممثلة تمثيلاً ناقصًا (مثل التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر)	• عدد الأفراد (النساء) ممن تحسن وصولهم إلى خدمات النقل والخدمات البلدية (بما في ذلك المياه)

مؤشر الأثر: الفرق بالنسبة المئوية في معدل المشاركة في القوى العاملة من الرجال والنساء، إحصائيات منظمة العمل الدولية - 2019

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

5- إطار الأنشطة والنتائج

الأولوية 2: تسريع التحول الاقتصادي الأخضر في مصر

الأهداف الرئيسية	الأنشطة	مؤشرات المتابعة (نتائج)
زيادة قدرة الطاقة المتجددة ومزيج طاقة أكثر تنوعًا	• توفير تمويل مباشر ومتوسط لزيادة توسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة الخاصة ودمجها (في المقام الأول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، بما في ذلك من خلال الاستثمارات لتوسيع نطاق السوق الخاصة بالقطاع الخاص وتطوير مصادر الطاقة المتجددة لإزالة الكربون وكهربة القطاعات الأخرى (على سبيل المثال، الهيدروجين الأخضر، وتحلية المياه) • دعم فتح أسواق الطاقة المتجددة وأسواق الطاقة التابعة للقطاع الخاص • وضع خطة لقطاع الكهرباء لإزالة الكربون وإدخال حوكمة المناخ في شركات الكهرباء المملوكة للدولة • كجزء من الجهود المستمرة لتحديث وترقية شبكات النقل والتوزيع لاستيعاب مصادر الطاقة المتجددة بشكل أفضل، والاستثمار في الشبكات الرقمية (الشبكات الذكية، والعدادات الذكية) والتخزين (البطاريات، والتخزين بالضخ، والطاقة الشمسية المركزة) والسعي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص عن طريق تفكيك شركات الكهرباء المملوكة للدولة • الاستمرار في تعزيز التوليد الأنظف والأكثر كفاءة في استخدام الطاقة لتقليل الانبعاثات وتلوث الهواء والدعم الانتقائي للاستثمارات التي تعزز تحول الطاقة الخضراء بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس.	• إجمالي مكافئ ثاني أكسيد الكربون المخفض (طن/ سنة) • إجمالي الطاقة الكهربائية المتجددة المركبة (ميجاوات) • إجمالي الطاقة المتجددة - الكهرباء المنتجة (ميجاوات ساعة/ سنة)
تحسين جودة البنية التحتية وكفاءتها واستدامتها البيئية	• دعم وسائل النقل الأكثر مراعاة للبيئة (مثل المترو والسكك الحديدية) وإزالة الكربون من خلال تجديد أسطول النقل والوقود الأنظف، بما في ذلك، حيثما كان ذلك ممكنًا، من خلال تسريع نشر المركبات الكهربائية والاستثمار في البنية التحتية للشحن، فضلاً عن المشاركة في السياسات لتحفيز ملكية المركبات الكهربائية • دعم المزيد من التطوير وإزالة الكربون وتكييف البنية التحتية والخدمات البلدية المستدامة، مثل المياه ومياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة وتبريد المناطق، بما في ذلك عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الخاصة. • استكشاف الفرص لزيادة تحسين جودة المياه وكفاءتها لإدارة الأمن ومعالجة الندرة، بما في ذلك الاستثمارات المحتملة في محطات تحلية المياه وأنظمة الري الحديثة/ الذكية، ولتحديث شبكات التوزيع لتقليل التسربات، فضلاً عن الاستشارات المتعلقة بالسياسات للمساعدة في تحديد سياسة التعريفة المستدامة. • بناءً على الجهود الأولية في القاهرة والإسكندرية ومدينة 6 أكتوبر، الاستمرار في الأنشطة في إطار المدن الخضراء (بما في ذلك الاستثمار وبناء القدرات والحوار بشأن السياسات) لتعزيز التنمية الحضرية الأكثر ذكاءً واستدامة وشمولية والتي تساعد المدن على مواجهة التحديات البيئية (مثل تلوث الهواء)	• إجمالي توفير المياه (م 3/ سنة) • إجمالي النفايات الصلبة التي تم تقليلها أو استعادتها أو إعادة تدويرها (طن/ سنة) • التحسينات القانونية والمؤسسية و/ أو التنظيمية الداعمة لقطاع المياه
زيادة كفاءة الطاقة والموارد والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ	• زيادة التمويل عن طريق وسيط أخضر (مثل مرفق البيئة العالمية، وسلاسل القيمة العالمية) من خلال حدود ائتمان كفاءة الطاقة والموارد مع المؤسسات المالية الشريكة، مع التركيز على المباني/ الأسر، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وسلاسل القيمة الخضراء. • دعم استثمارات الاقتصاد الأخضر الأخرى والاستشارات ذات الصلة في القطاع الخاص لتحسين كفاءة الطاقة والموارد، بما في ذلك كجزء من تقديم المشورة للشركات الصغيرة وبرامج تحسين القدرة التنافسية لسلاسل القيمة. • تقديم الدعم المالي والاستشاري لتعزيز وتطوير الممارسات المستدامة بيئيًا والمقاومة لآثار تغير المناخ في قطاع الصناعة والتجارة والأعمال التجارية الزراعية • والمؤسسات المالية، بما في ذلك استحداث إرشادات للاستدامة المالية، بالإضافة إلى تحديد مسارات منخفضة الكربون وأخرى مقاومة لآثار تغير المناخ في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة • تعزيز مزيد من التطوير للاقتصاد الدائري والمواد الخام الهامة من خلال العمل مع وزارة البيئة لاستحداث سياسات وتدابير لإدارة النفايات وإعادة التدوير وإعادة استخدام الموارد • تقديم الدعم الفني والمالي لدعم جهود مصر في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تعزيز مساهمتها المحددة وطنياً في اتفاقية باريس وتنفيذ المسارات المنخفضة الكربون والمقاومة لآثار تغير المناخ عبر الاقتصاد، بما في ذلك الصناعة والطاقة والنقل والزراعة.	• إجمالي عدد/ حجم القروض الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين المشاركين للاستثمارات في كفاءة الطاقة/ الطاقة المتجددة • التحسينات القانونية و/ أو المؤسسية و/ أو التنظيمية التي تدعم المرونة المناخية

مؤشر الأثر: حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، وكالة الطاقة الدولية 2020.

European Bank
for Reconstruction and Development

5- إطار الأنشطة والنتائج

الأولوية 3: تعزيز القدرة التنافسية لمصر من خلال دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز الحوكمة

الأهداف الرئيسية	الأنشطة	مؤشرات المتابعة (النتائج)
قطاع خاص أكثر توسعاً وتنافسية ومرونة بعد أزمة كوفيد-19	• توفير التمويل المباشر وغير المباشر للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات التصنيع والأعمال التجارية الزراعية والتكنولوجيا والإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية (بما في ذلك مجالات النمو مثل المستحضرات الصيدلانية)، مع التركيز على زيادة تطوير الصادرات وتقوية سلاسل القيمة وتعزيز التصنيع، جنبًا إلى جنب مع تقديم الاستشارات لتحسين الإدارة المؤسسية (بما في ذلك المتعلقة بالمناخ) والكفاءة التشغيلية ومعايير الأعمال (على سبيل المثال، الاعتماد) • دعم توسيع نطاق القطاع الخاص في أسواق جديدة (على سبيل المثال، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، بما في ذلك عن طريق تمويل التجارة الموسع واللوجستيات الحديثة والفعالة والمقاومة لآثار تغير المناخ (مثل الموانئ والمستودعات والمناطق الصناعية) • دعم تبني الممارسات والتقنيات المبتكرة من قبل الشركات المصرية والمسرعات والشركات الناشئة من خلال الاستثمار المباشر/ رأس المال الاستثماري، إلى جانب الاستشارات عبر تقديم المشورة للشركات الصغيرة وبرنامج Star Venture • تعزيز المرونة في قطاع السياحة بعد أزمة كوفيد-19 من خلال الاستثمارات المستهدفة والتدريب وبناء القدرات	• إجمالي حجم/ عدد القروض المقدمة من الوسطاء الماليين المشاركين للشركات الصغيرة والمتوسطة • حجم معاملات برنامج تمويل التجارة التي قام بها الوسطاء الماليون المشاركون
قطاع ومنتجات مالية أكثر تعمقاً وتنوعاً	• الاستمرار في تعميق أسواق رأس المال من خلال توسيع نطاق المنتجات واستحداث أدوات أكثر تطوراً (مثل المشتقات والضمانات والأوراق التجارية والتمويل الإسلامي) وتطوير التمويل بالعملة المحلية • زيادة تطوير الأدوات المالية الخضراء المخصصة والبحث عن فرص لدعم السندات الخضراء والمنتجات المهيكلة المبتكرة مع البنوك (على سبيل المثال، ضمان تحقيق النمو)، بما في ذلك المملوكة للدولة حيث تكون ضرورية للنطاق/ الانتشار. • تعميق المشاركة مع منصة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبورصة المصرية، كمصدر بديل لتمويل هذه الشركات. • دعم تطوير سوق الأسهم، بما في ذلك الاستثمارات في الأسهم الخاصة المحلية والإقليمية، وصناديق رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار العقاري، وقاعدة المستثمرين المؤسسيين المحليين كمصدر لنمو رأس المال • المشاركة في السياسة لتعزيز البنية التحتية لسوق رأس المال والحوكمة، على سبيل المثال، من خلال تطوير منحنى العائد مع البنك المركزي المصري، وتنفيذ معايير مؤشر متوسط سعر الفائدة في ليلة واحدة للتعاملات بين البنوك في القاهرة، وتحديث نظام الإيداع للأوراق المالية الحكومية وإنشاء روابط لمنصات التجارة الدولية، وتعميق سوق سندات الشركات مع الهيئة العامة للرقابة المالية	• إجمالي حجم معاملات سوق رأس المال الميسرة
زيادة مشاركة القطاع الخاص	• الاستمرار في تشجيع الخصخصة الشفافة وزيادة التسويق التجاري، وتكوين الشركات وكفاءة المؤسسات العامة والأصول المملوكة للدولة، بما في ذلك المشاركة في السياسات لتعزيز الإدارة المؤسسية، والتأقلم مع التغيرات المناخية وشفافية الشركات المملوكة للدولة بما يتماشى مع برنامج الحكومة "الإصلاحات 2.0" • التطلع إلى تسهيل تعبئة أكبر للقطاع الخاص ومشاركته في البنية التحتية والخدمات المستدامة، ولا سيما عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الخدمات اللوجستية الخضراء، والنقل، والاقتصاد الدائري، وتحلية المياه، والاستفادة من المرفق المعني بإعداد مشاريع البني التحتية • الاستمرار في دعم المشتريات العامة الشفافة، بما في ذلك، من خلال التطبيقات الرقمية وبناء القدرات	• إجمالي عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الامتيازات المنفذة
تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال	• دعم الإصلاحات الهيكلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القطاعات كمصدر للمهارات والتكنولوجيا والمعايير، بما في ذلك: • تدابير عامة لتحسين بيئة الأعمال وتسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص وتعزيز نظام الابتكار بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية/ مؤسسات التنمية المالية الأخرى؛ • المساعدة القانونية والفنية لتعزيز المنافسة وتكافؤ الفرص، بما في ذلك الدعم المحتمل لجهاز حماية المنافسة؛ و • تطوير برنامج الحوكمة وخدمة "النافذة الواحدة" لهيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس • دعم الرقمنة في القطاعين العام والخاص ومبادرات الحوكمة الإلكترونية الأخرى	• التحسينات القانونية و/ أو المؤسسية و/ أو التنظيمية للحوكمة أو بيئة الأعمال

6- تحديد مدى تكامل الشركاء الدوليين في مجالات عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

European Bank
for Reconstruction and Development

		مناطق عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية														
		القطاعات										مواضيع شاملة				
		الصناعة والتجارة والأعمال الزراعية					البنية التحتية المستدامة		المؤسسات المالية		مبادرات استراتيجية					
	المتوسط الإرشادي للاستثمارات السنوية/ المنح (مليون يورو، 2017-2021)	الأعمال الزراعية	التصنيع والخدمات	العقارات والسياحة	الموارد الطبيعية	التكنولوجيا والإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية	الطاقة	البنية التحتية	الخدمات المصرفية	المؤسسات المالية غير المصرفية	الاقتصاد الأخضر	الشمول والنوع الاجتماعي	العملة المحلية وأسواق رأس المال	الشركات الصغيرة
البنك الأوروبي للاستثمار	1100		€				€P	€			€P	€P		€P		€P
البنك الدولي	1026	€P		€P			€P	€P		P	€P	€P	P	€P		€P
الاتحاد الأوروبي	511	€P	€P				€P	€P			€P	€				€P
بنك التنمية الأفريقي	228						€P	€P			€P					€P
مؤسسة التمويل الدولية	180	€	P		€		€P	€P			€P	€P	€P	€P		P
المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	130						€	€			€					
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	130	€P	€P	€P	€P		€P					€P				€P
الوكالة الفرنسية للتنمية	84	€P					€P	€			€P	€P				€P
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	55					€P	€				€P	€P				
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية *(المستقبل)*		€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P	€P

€ مجال الاستثمارات الهامة
P مجال المشاركة السياسية الهامة
● التركيز في الغالب على القطاع الخاص
○ التركيز في الغالب على القطاع العام

مجالات التعاون المحتملة

القدرة التنافسية
- التعاون مع الاتحاد الأوروبي للنهوض بالتقنيات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة
- العمل مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لتعزيز مناخ الاستثمار
- زيادة التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الزراعية ومساعدتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

مراعاة البيئة
- الاستمرار في التمويل المشترك للمشاريع الخضراء بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية من أجل دعم حلول التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بالاستعانة بالصندوق الأخضر للمناخ
- العمل مع الاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الألماني (KfW) لتقديم المزيد من التقنيات الخضراء

التكامل
- التعاون مع الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار في استثمارات البنية التحتية والطاقة
- التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم التجارة والتكامل الاقتصادي الأوثق في ظل اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة

المرونة
- العمل مع الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار (كجزء من فريق أوروبا) ومؤسسة التمويل الدولية على التعافي ما بعد أزمة كوفيد-19.

الشمول
- مزيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التمويل الدولية في معالجة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي

ملاحظة: تحديد المؤسسات المالية الدولية على أساس البيانات المتاحة للجمهور (باستثناء دعم الميزانية)، مع تعريف الاستثمار الكبير للمؤسسات المالية الدولية على أنه يتجاوز 5٪ من الاستثمارات الموقعة في الفترة بين 2017-2021.

PUBLIC

European Bank
for Reconstruction and Development

7- مخاطر التنفيذ والآثار البيئية والاجتماعية

مخاطر تنفيذ الاستراتيجية	الاحتمال	الأثر
▪ **يمكن لأزمة كوفيد-19 الممتدة** أن تقوض استقرار الاقتصاد الكلي، حيث يمكن أن تؤدي الاضطرابات في سلاسل القيمة العالمية، وضعف الطلب من الشركاء التجاريين والركود المستمر في صناعة السياحة إلى تأخير الانتعاش الاقتصادي وإعاقة الاستثمار طويل الأجل	متوسط	مرتفع
▪ يمكن أن تؤثر **المخاطر السياسية** الناجمة عن عدم الاستقرار الإقليمي سلبًا على الإصلاحات الاقتصادية وتؤدي إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، مما يعيق قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي	متوسط	مرتفع
▪ **عدم كفاية الدعم الهيكلي لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد،** وخاصة في تقديم البنية التحتية العامة (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص) وخصخصة الأصول المملوكة للدولة، سوف يعيق قدرة البنك على تطوير المشاريع ذات الصلة.	متوسط	مرتفع
▪ **يمكن أن تؤثر القدرات الإدارية الضعيفة،** بما في ذلك من التطورات الداخلية، على إعداد المشاريع وتنفيذها، لا سيما بالنسبة لمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق	مرتفع	مرتفع
▪ **التحدي المتمثل في التنبؤ بالطلب على الطاقة** لتحسين التخطيط ودمج المزيد من توليد الطاقة المتقطع في الشبكة، تحديدا الطاقة الشمسية	متوسط	متوسط
▪ قد يكون **للتأثر بتغير المناخ تأثير سلبي** على قدرة البنك على الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية	متوسط	مرتفع
▪ **قد يؤدي التقدم المحدود في بيئة الأعمال،** والتي لها أهمية قصوى لشعور المستثمرين، إلى إضعاف تدفقات الاستثمار	متوسط	متوسط

الآثار البيئية والاجتماعية

- **تقييم وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية**: التأكد من أن الآثار البيئية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتراكمية والعابرة للحدود للمشاريع يتم تقييمها والتخفيف من حدتها على نحو ملائم. قد تكون هناك حاجة إلى دعم في مجال التعاون الفني للجهات التنظيمية من خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والتقييمات الاستراتيجية، وكذلك للعملاء لتنفيذ أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية وفقًا للمعايير الدولية.
- **العمالة وظروف العمل**: التأكد من أن ممارسات عمل العملاء تتوافق مع متطلب الأداء 2 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بشروط وأحكام العمل، وإدارة المتعاقدين وتعزيز تكافؤ الفرص. سيولي البنك اهتمامًا خاصًا لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في المشاريع من خلال دعم العملاء في وضع وتنفيذ السياسات والآليات التي تعالج الاستغلال الجنسي والتحرش والاعتداء الجنسي.
- **كفاءة الموارد ومنع التلوث ومكافحته**: تحديد وإعداد مشاريع كفاءة موارد المياه والنفايات والتأكد من مراعاة البدائل لتحديد الاستثمارات التي تدعم الاقتصاد الدائري واستخدام موارد المياه غير التقليدية. دعم التحول إلى اقتصاد يتسم بقلة الكربون وكفاءة استخدام الموارد (مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، وتعزيز المرونة في مواجهة آثار تغير المناخ.
- **الصحة والسلامة:** تهدف إلى تحسين المعايير في جميع القطاعات. تعتبر سلامة البناء والطرق والمرور من المجالات ذات الأولوية وقد تكون هناك حاجة إلى التعامل مع العملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. قد تكون هناك حاجة إلى صناديق التعاون الفني لدعم هذه الأنشطة.
- **حيازة الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي والتشريد الاقتصادي**: التأكد من أن أي مشاريع تتطلب حيازة الأرض تمتثل لمتطلبات التعويض واستعادة سبل العيش الخاصة بالبنك، مع إيلاء اهتمام خاص لمستخدمي الأراضي غير الرسميين والفئات الضعيفة.
- **حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية**: دعم العملاء بإجراء تقييمات لضمان حماية الأنواع والموائل ذات الأهمية للصون. قد يلزم تقديم الدعم في تحديد المناطق المحمية من خلال صناديق الدعم الفني.
- **التراث الثقافي**: العمل مع العملاء لضمان عمليات التقييم المناسبة لتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والتشاور معهم لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي.
- **الوسطاء الماليون**: التأكد من أن شركاء المؤسسات المالية لديهم القدرة البيئية والاجتماعية الكافية وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها.
- **إشراك أصحاب المصلحة**: دعم العملاء في وضع وتنفيذ خطط لمشاركة أصحاب المصلحة لضمان الكشف العلني الهادف والتشاور خلال دورة حياة المشروع.

8- تقييم التمويل المشترك من الجهات المانحة

8-1 تقييم الاحتياجات لفترة الاستراتيجية القطرية الجديدة

ستكون هناك حاجة إلى تمويل الجهات المانحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية القطرية، بما في ذلك:

- الإصلاحات القانونية والتنظيمية لتعزيز بيئة الاستثمار وتنمية أسواق رأس المال، وتعزيز الإدارة المؤسسية في الشركات المملوكة للدولة.
- دعم استشاري بشأن المشاركة في المخاطر وبناء القدرات لتيسير الوصول إلى التمويل على نطاق أوسع للفئات المحرومة (النساء والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي).
- استشارات لتعزيز التدريب القائم على العمل وحلول تعزيز المهارات الأخرى، بما في ذلك الحلول الرقمية.
- الدعم المؤسسي والمالي لكفاءة الموارد والقدرة على التكيف مع تغير المناخ عبر منتجات التحول للاقتصاد الأخضر المخصصة (مثل مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر، وبرنامج تحسين القدرة التنافسية لسلاسل القيمة، وسلسلة القيمة العالمية).
- تمويل ميسّر لزيادة قدرة الطاقة المتجددة وتنويع مزيج الطاقة، والدعم الفني لتحسين جودة البنية التحتية واستدامتها.

8-2 المصادر المحتملة لأموال الجهات المانحة

- سيستمر حساب منطقة جنوب وشرق المتوسط المتعدد المانحين في تقديم الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال برنامج "تقديم المشورة للشركات الصغيرة".
- سيتواصل السعي للحصول على تمويل من **المانحين الثنائيين**.
- سيتم توجيه التمويل من البرنامج الإرشادي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027 من **الأداة الأوروبيّة للجوار والتّنمية والتّعاون الدّولي - أداة أوروبا العالمية** عبر منصة **استثمار الجوار**، التي يتم تلقيها بشكل ثنائي من **وفد الاتحاد الأوروبي**، وكذلك يتم نشرها عبر **الضمانات غير الممولة للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة**. وسيعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويعزز استدامة الطاقة، والأمن المائي والغذائي، ويعزز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويدعم الشباب/ الفئات الضعيفة.
- التمويل في شكل قروض ميسرة متاح في إطار تمويل الطاقة المتجددة للصندوق الأخضر للمناخ، واللوجستيات الخضراء وبرامج الطاقة المتجددة الممولة من **مرفق البيئة العالمية**، وبرامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المستدام **لصندوق التكنولوجيا النظيفة** .
- قد يكون التمويل لمزيد من أولويات التحول للاقتصاد الأخضر 2-1 متاحًا في إطار **الشراكة العالية التأثير في صندوق العمل المناخي**.
- يمكن أيضًا أن يعمل **الصندوق الخاص للمساهمين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية** كمصدر تكميلي حيوي للتمويل من خلال المساعدة في سد الفجوات بين الاحتياجات غير الملباة والدعم المتاح من الجهات المانحة.

مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف المختارة

المرتبة المئوية الإقليمية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية[1]		
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، بالسعر الحالي للدولار)[2]	12,283.8	22nd
بلد المساعدة الإنمائية الرسمية	نعم	غير متاح
المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي (٪)[3]	0.6	20th
نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الحالية بالدولار)[3]	17	24th

تمويل الجهات المانحة خلال الاستراتيجية الأخيرة (بالمليون يورو)[4]

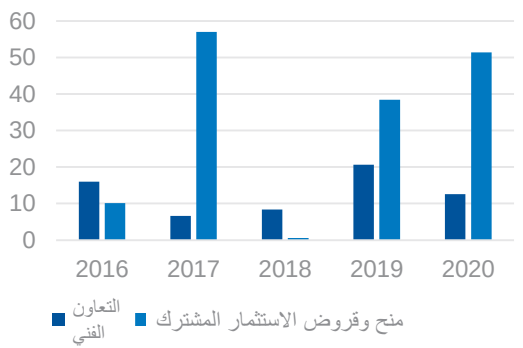

احتياجات تمويل المنح[5]

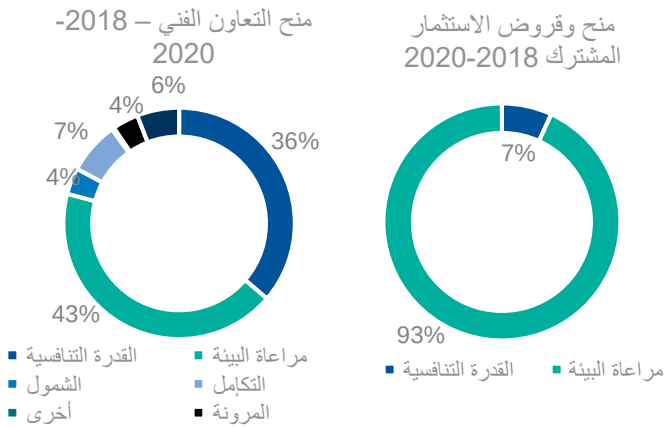

1 *المرتبة المئوية البسيطة هي نصيب اقتصادات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الممثلة أقل من مصر*
2 *المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (2019 أو آخر سنة)*
3 *المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2019)*
4 *2016-2020 تعتمد بيانات التعاون الفني على المخصصات على مستوى المشروعات، وتعتمد منح وقروض الاستثمار المشترك على تعاقدات العملاء*
5 *استنادا إلى جودة التحول للمنح المخصصة (منح التعاون الفني) أو الموقعة مع العملاء (منح وقروض الاستثمار المشترك)*

الملحقات

European Bank
for Reconstruction and Development

PUBLIC

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

اتسم التزام مصر وتطبيق المبادئ السياسية المنصوص عليها في المادة 1 من اتفاقية إنشاء البنك بمخاوف المنظمات الدولية ذات الصلة. وتم الاعتراف بالخطوات الإيجابية في مجالات تشريعية وسياساتية مختارة، كما تم التشجيع على المضي في التنفيذ.

انتخابات حرة وحكومة نيابية

انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية

يكفل الدستور والإطار القانوني للمواطنين المصريين الحق في انتخابات حرة.

في عام 2020، أجرت مصر انتخابات لمجلس النواب، وكذلك انتخابات مجلس الشيوخ التي أعيد تقديمه بعد إلغائه في عملية التحول السياسي التي بلغت ذروتها في دستور 2014.

جرت انتخابات مجلس النواب على مدى ستة أسابيع من أكتوبر إلى ديسمبر 2020. وتنافس في الانتخابات عدة تحالفات، كان أكبرها الائتلاف الوطني الموحد الذي ضم، من بين أحزاب أخرى، حزب مستقبل الأمة وحزب الشعب الجمهوري، والتي فازت بأكثر من 60 في المائة من مقاعد المجلس. وبلغت نسبة المشاركة الرسمية 28,8 في المائة من الناخبين المسجلين. دخل ثلاثة عشر حزباً إلى مجلس النواب، معظمهم من أشد المؤيدين للسلطة التنفيذية.

قاطعت مجموعات مختلفة الانتخابات، بدعوى عدم وجود منافسة عادلة. وزعم بعض المرشحين وجود مخالفات ودفع المال للناخبين مقابل أصواتهم، وقدموا شكاوى إلى "الهيئة الوطنية للانتخابات"، التى تضم عدد من القضاة، والتي أشرفت على الانتخابات والاستفتاءات.

إن مجلس الشيوخ، الذي أعيد تشكيله بعد استفتاء عام 2019، يتألف من 300 عضو، تولى رئيس الجمهورية تعيين ثلثهم، وتنافس 796 مرشحا من المرشحين المستقلين الذين ينتمون للقوائم الحزبية على 200 مقعد مفتوح للتنافس. وقاطع الانتخابات عدد من الأحزاب السياسية. ومن بين الأعضاء المائة الذين عينهم الرئيس 19 ضابطًا سابقًا في الجيش والشرطة، و12 عضوًا في الأحزاب السياسية، وستة أعضاء من نقابات مهنية وعمالية رائدة، وقاضيان سابقان، بالإضافة إلى ستة من كبار الفنانين المصريين1.

اتهم العديد من المحاورين المحليين والدوليين المعنيين بأن السلطات تمارس نفوذًا على تكوين القوائم الحزبية. وأجريت الانتخابات في ظل حالة الطوارئ[2] وخلال جائحة كوفيد-19، وفي كلا الانتخابين، أطلقت الهيئة الوطنية للانتخابات حملات توعية لتشجيع المشاركة، وأكدت أن مقاطعة الانتخابات يمكن أن تؤدي إلى فرض غرامة مالية.

فصل السلطات والضوابط والتوازنات

نظام الحكم في مصر رئاسي، حيث يرشح رئيس الجمهورية رئيس الوزراء الذي يشكل الحكومة. ويؤكد دستور 2014 على فصل السلطات، مع تفويض صلاحيات أوسع نطاقا للبرلمان. ويتكون البرلمان من مجلسين، منهما مجلس النواب، وهو الهيئة التشريعية، الذي يمنح الثقة للحكومة. وإذا صوت البرلمان ضد الحكومة، يتعين على الرئيس أن يفوض الحزب الذي لديه أكبر عدد من المقاعد في البرلمان لاختيار رئيس للوزراء، الذي سيتعين عليه الحصول على موافقة الحكومة في غضون ثلاثين يومًا. وإذا تعذر ذلك، يجب إجراء انتخابات تشريعية جديدة. ويقيد الدستور حق الرئيس في حل

1 بوابة الأهرام الإلكترونية – 18 أكتوبر 2020 "قائمة النواب ال 100 المعينين في مجلس الشيوخ في الجريدة الرسمية"

2 بدأت حالة الطوارئ في أبريل 2017 وانتهت في أكتوبر 2021

البرلمان باشتراط إجراء استفتاء عام على مثل هذا الاقتراح. يحق للبرلمان عزل و/ أو مقاضاة الرئيس، وكذلك سحب الثقة من الرئيس والدعوة إلى استفتاء على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، إذا حصلوا على أغلبية الثلثين في مجلس النواب.

في أبريل 2019، وافقت الأغلبية في مجلس النواب على تعديلات دستور 2014، والتي تم التصديق عليها لاحقًا في استفتاء وطني في العام نفسه. وتمدد التعديلات فترة الرئاسة من أربع إلى ست سنوات، وتسمح للرئيس الحالي بخوض انتخابات رئاسية إضافية. وعلى هذا النحو، تسمح التعديلات للرئيس الحالي بإعادة الترشح لانتخابات رئاسية واحدة بعد انتهاء الفترة الحالية في عام 2024.

كما تنص التعديلات على أن تتحمل القوات المسلحة مسؤولية "الحفاظ على الدستور والديمقراطية، والحفاظ على أسس الدولة وطبيعتها المدنية، ومكتسبات الشعب، وحقوقه وحرياته".

يؤكد الدستور على إشراف البرلمان على الحكومة. بالإضافة إلى التحقيقات البرلمانية والمطالبات بجلسات الاستماع من الوزراء، وينص الدستور على وجوب موافقة البرلمان على ميزانية الدولة على أساس مفصل، دون استثناء. يصوت البرلمان على كل باب من أبواب الميزانية، بما في ذلك ميزانية وزارة الدفاع، وليس فقط على الميزانية بأكملها كما كان الحال قبل الدستور الأخير.

لا يتمتع مجلس الشيوخ بالولاية التشريعية، ولكنه يعمل، كما جرت العادة، كهيئة استشارية.

سلطة فعالة لحكم المسؤولين المنتخبين

يخول الدستور سلطة الحكم للهيئات المنتخبة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتخضع لرقابة القضاء. ويتمتع المسؤولون المنتخبون بسلطة الحكم، بغض النظر عن حق الرئيس في إقالة جميع كبار المسؤولين.

ينص الدستور على أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، لكنه ينص أيضا على أن تحصل أي عملية عسكرية على موافقة البرلمان بأغلبية الثلثين. وفي حالة غياب مجلس النواب، يجب على رئيس الجمهورية الحصول على موافقة الحكومة ومجلس الدفاع الوطني، الذي يمثل نصف أعضائه أعلى المناصب في القوات المسلحة. وخصص دستور 2014 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حق الموافقة على اختيار رئيس الجمهورية لمنصب وزير الدفاع. وأكدت الحكومة المصرية أن الأساس المنطقي وراء الاحتفاظ بهذا الحق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة راسخ في دوره الدستوري باعتباره الحارس على الطبيعة العلمانية للدولة.

المجتمع المدني والإعلام والمشاركة

نطاق واستقلالية المجتمع المدني

مصر لديها مجتمع مدني كبير ونشط. تعمل أكثر من 57 ألف منظمة غير حكومية في البلاد، وتؤدي دورا نشيطا في معالجة مشاكل التعليم والرعاية الصحية والوصول إلى الخدمات، من بين الاهتمامات الاجتماعية الأخرى. ويؤدي المجتمع المدني دورًا بارزًا في الأنشطة الثقافية، وينفذ الكثير منها بشكل متزايد في

المجالات البيئية، بما في ذلك إدارة الموارد والنفايات، وحماية الطبيعة، وغيرها. كانت النقابات العمالية والمهنية المصرية على مدى عدة عقود جهات فاعلة بارزة في المجتمع المدني تسهم مساهمات قوية في جداول الأعمال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحظى انتخابات قياداتهم باهتمام عام كبير.

يشمل مشهد المجتمع المدني في مصر مشاركين دوليين أيضًا. وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية الدولية في البلاد في مجالات تنموية مختلفة منذ عقود. وهناك أمثلة حديثة، كما هو الحال في التنمية الحضرية - وهي أولوية إستراتيجية للدولة في السنوات القليلة الماضية - لوحظ فيها التعاون المحلي والدولي[3].

ينص الدستور على استقلالية العديد من المجالس القومية، على سبيل المثال المجلس القومي لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة. وهو يخولهم بصلاحية الإبلاغ عن الانتهاكات المتعلقة بولاية كل منهم إلى المدعي العام والانضمام إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المزعومين في الدعاوى القانونية للانتصاف.

ومع ذلك، فقد أثارت العديد من النقاط المرجعية الدولية ذات الصلة مخاوف كبيرة بشأن الإطار القانوني (لا سيما قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2017) وكذلك البيئة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني في الدولة. وبالفعل، أعربت "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" عن مخاوفها بشأن هذا القانون واعتبرت أنه "يشدد الخناق" على المنظمات غير الحكومية[4]. كما اعتبر المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي أنها "عبء وقيد على الحيز المتاح للنقاش«[5].

في عام 2019، بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، اقترحت وزارة التضامن الاجتماعي قانونًا جديدًا وافق عليه مجلس النواب وصدق عليه الرئيس لاحقًا. أصدرت الحكومة اللوائح الداخلية لتنفيذه في يناير 2021. ومقارنة بالقانون السابق، يقدم القانون الجديد العديد من التسهيلات في إنشاء منظمات المجتمع المدني وتشغيلها. كما ألغى الوكالة الرقابية على عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية، وكذلك ألغى العديد من العقوبات الواردة في القانون السابق. ويحدد القانون عملية يمكن للمنظمات في المجتمع المدني من خلالها الإبلاغ عن تلقي الأموال، ويعتبر التمويل معتمدًا إذا لم يتلق المستفيدون ردًا في غضون 60 يومًا. كما يلغي القانون الحرمان من الحرية (السجن) ما لم يتم ارتكاب جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، وبالتالي فإن انتهاكات القانون الجديد يعاقب عليها بالغرامات فقط. والأهم من ذلك، فإن القانون يعين وزارة التضامن الاجتماعي، وليس أي جهة أخرى، بصفتها الجهة المنظمة الوحيدة للمنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك، ذكر العديد من المحاورين المحليين والدوليين المعنيين أن القانون الجديد لا يلبي توقعاتهم. وقد تضمنت الانتقادات أن نصوصا متعددة في القانون تعرف الغرض من المنظمات غير الحكومية بشكل ضيق، في المقام الأول من أجل "التنمية المجتمعية". ويفرض القانون العديد من القيود التشغيلية، مثل عدم القدرة على فتح حسابات بنكية ما لم تتواصل وزارة التضامن الاجتماعي أولاً مع البنك المعني؛ وضرورة حصول الكيانات الأجنبية على موافقة الحكومة قبل المشاركة في أي أنشطة في البلاد؛ واستمرار فرض الحظر على الأنشطة التي تنتهك مفاهيم غامضة الصياغة مثل "النظام العام والآداب العامة"؛ وأن بعض الاتهامات التي وجهت مسبقاً للعاملين في المنظمات غير الحكومية تستند إلى قانون مكافحة الإرهاب. تعتبر الحكومة المصرية أن صياغة القانون تتماشى مع المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأن الادعاءات بخلاف ذلك هي تفسيرات خاطئة.

3 المفوضية الأوروبية – قرار التنفيذ - 18/12/2020 -برنامج العمل السنوي 2020 من أجل مصر – الملحق 3 – ص 13
4 بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في 1 يونيو 2017
5 بيان المتحدث باسم الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية - 31 مايو 2017

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

اعتبر عدد من المنظمات أن البيئة صعبة للغاية بحيث لا يمكن الاستمرار في العمل في مصر. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن البيئة في العقد الماضي "لم تكن مواتية لخلق مجتمع مفتوح«[6]. وقبل إصدار قانون 2019، لاحظ الاتحاد الأوروبي أن العديد من المنظمات استمرت في التسجيل كشركات للتحايل على صعوبات التشغيل التي يفرضها القانون الساري آنذاك.

في عام 2018، تمت تبرئة جميع المتهمين في واحدة من أبرز القضايا القانونية للمنظمات غير الحكومية في مصر (القضية رقم 173). اتهم في هذه القضية أكثر من 40 عاملاً في منظمات غير حكومية أجنبية بالعمل بشكل غير قانوني في البلاد وتلقي تمويل أجنبي. ومع ذلك، لا تزال القضية مفتوحة ضد العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية المحلية. كما كانت هناك العديد من الاستجوابات القانونية بأوامر قضائية للعاملين في منظمات المجتمع المدني، والتي أبلغت الحكومة المصرية أنها لم تسجل، وتعرض العشرات منهم لتجميد الأصول وحظر السفر. توجد حاليًا قضايا معروضة أمام المحاكم يطعن فيها المتهمون الباقون في قرارات الحظر والتجميد.

لا تزال هناك مخاوف بشأن البيئة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني. في نوفمبر 2020، عقب اعتقال ثلاثة نشطاء، أصدر المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات غير الحكومية والمحاورين المعنيين، بيانات تؤكد بواعث قلق شديدة بشأن التطورات المتعلقة بالمجتمع المدني في البلاد[7]. وأكدت السلطات المصرية أن الثلاثة، الذين أفرج عنهم لاحقًا لكن الدعوى القضائية لا اتزال مستمرة، كانوا يعملون لحساب كيان مسجل كشركة وتم اعتقالهم بسبب مخالفات لقوانين مختلفة عن قانون المنظمات غير الحكومية الجديد، وشددت على احترام البلاد لسيادة القانون.

كانت هناك أيضًا قضايا حكم فيها النظام القضائي ضد الحكومة وأيد الموافقة على تمويل أجنبي كبير (أكثر من 1.5 مليون دولار أمريكي) لمنظمات المجتمع المدني التي طعنت في رفض السلطة التنفيذية للموافقة على التمويل الأجنبي.

إعلام تعددي مستقل يعمل بدون رقابة

ينص الدستور على أن الصحافة ستكون حرة وتعمل بدون رقابة. يحظر على السلطة التنفيذية فرض رقابة على أي وسيلة إعلامية أو مصادرتها أو تعليقها أو إغلاقها. كما ينص على أنه لن يتم فرض أي عقوبة بالسجن نتيجة المواد المنشورة. كما يسمح الدستور بإصدار المطبوعات بعد الإخطار فقط، وليس باشتراط موافقة الحكومة. كما أعطى العديد من الصلاحيات للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهو كيان مستقل مؤلف من إعلاميين.

مصر لديها تقليد قديم من وسائل الإعلام المتنوعة. تعمل أكثر من مائتي صحيفة ومجلة ومحطة تليفزيون في البلاد، تبث مجموعة واسعة من وجهات النظر حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعادةً ما تتعرض الحكومة للانتقاد من خلالها.

ومع ذلك، لا تزال القيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام قائمة. وقد أثارت العديد من المنظمات ذات الصلة مخاوف بشأن الصياغات الغامضة في القوانين ذات الصلة. على سبيل المثال، يحظر قانون الصحافة نشر وبث "أخبار كاذبة" دون تعريفها صراحة. يدمج القانون حسابات وسائل التواصل الاجتماعي مع أكثر من 5000 متابع خاضع لرقابة القانون. كما يخول القانون "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" بمنع المحتوى الذي يعتبر مخالفاً "للنظام العام أو الآداب العامة". وينص القانون على حق الاستئناف أمام المحكمة الإدارية. ويتضمن قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب مواد تفرض المسؤولية الجنائية لمصطلحات غامضة مثل التحريض على العنف والإبلاغ الذي يعتبر "تهديداً للنظام العام" أو "الذي يهدف إلى إضعاف الثقة المالية في الدولة" دون إعطاء تعريفات دقيقة لمثل هذه الأعمال. وكانت هناك قضايا تم فيها اعتقال الصحفيين واحتجازهم بتهم سابقة للمحاكمة لفترات طويلة، بما في ذلك بتهم

6 المفوضية الأوروبية – قرار التنفيذ - 18/12/2020 -برنامج العمل السنوي 2020 من أجل مصر – الملحق 2 – ص 8

7 بيان المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان -20 نوفمبر 2020

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

"الانضمام إلى منظمة إرهابية". وأفاد العديد من المحاورين المحليين والدوليين المعنيين أن القيود ساهمت في مناخ من الرقابة الذاتية. رداً على ذلك، أكدت السلطات المصرية أنه "لا يوجد أي شخص محتجز في البلاد بسبب إبداء آرائه أو نشرها، وأن قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب وتنفيذهما يتماشيان مع التزامات مصر بموجب أحكام القانون الدولي ذات الصلة»[8].

وبعد المشاورات التي أدت فيها نقابة الصحفيين دورًا بارزًا، تم سن عدة قوانين تتعلق بإمكانية إنشاء الصحف ووسائل الإعلام بالإخطار فقط، والتي تضمن عدم الكشف عن هوية المصادر الصحفية، وتحظر الرقابة والمصادرة وإغلاق الصحف.

قنوات متعددة للمشاركة المدنية والسياسية

في عام 2020، أجرت مصر انتخابات مجلسي النواب والشيوخ. كما ذكر أعلاه، وأطلقت الهيئة الوطنية للانتخابات حملات توعية لحفز المشاركة، وأكدت أن عدم الإدلاء بالأصوات في الانتخابات قد يؤدي إلى غرامة مالية.

تأخذ المشاركة المدنية والسياسية أشكالاً أخرى. تشارك النقابات العمالية والنقابات المهنية بنشاط في المناقشات المتعلقة بالسياسات الرئيسية، وكانت هناك مؤخرًا مشاركة كبيرة في المشاورات التشريعية ذات الصلة. وانتخابات اتحاد الطلاب لها تاريخ طويل في مصر باعتبارها مرتكزا رئيسيا للمناقشات السياسية والأيديولوجية في الحرم الجامعي.

تمت مناقشة عدد من القوانين المقترحة ذات التأثيرات واسعة النطاق، مثل القانون الخاص بالضرائب العقارية، ثم تم رفضها، وقام البرلمان بتعديل البعض الآخر، وكان ذلك غالبًا نتيجة للمناقشات العامة والحملات التي دعت إلى مثل هذه التغييرات في القوانين المقترحة .

حرية تكوين الأحزاب السياسية ووجود معارضة منظمة

يكفل الدستور الحق في تشكيل الأحزاب السياسية، ويمكن للمرشحين إعلان ترشيحهم بحرية والترشح للانتخابات، ويسمح الدستور بتشكيل الأحزاب عن طريق الإخطار دون اشتراط موافقة السلطة التنفيذية. وأصبح من غير القانوني حل حزب سياسي إلا بحكم قضائي. ويخول قانون ممارسة الحقوق السياسية هيئة الانتخابات بالإشراف على جميع جوانب الانتخابات، من تحديد المواعيد، إلى عملية التسجيل، إلى قرار استبعاد المرشحين.

وتزعم تقارير المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمحاورين أن النشطاء السياسيين والمعارضين الذين يتحدون الحكومة يواجهون احتمال التعرض للاعتقال. وأكدت السلطات المصرية في ردها أنه تم احترام جميع الإجراءات القانونية الواجبة وشددت على عدم اعتقال أي شخص إلا بتهمة ارتكاب فعل يجرمه القانون ولا يرتبط بآراء سياسية.

8 ذكرت السلطات على وجه التحديد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمعايير التي حددتها فرقة العمل الدولية المعنية بالإجراءات المالية

PUBLIC

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

سيادة القانون والوصول إلى العدالة

سيادة القانون

يعرّف الدستور مصر كدولة يحكمها القانون، ويضمن للمواطنين الحق في محاكمة حرة، ويضع الدستور حدودًا لصلاحيات السلطة التنفيذية في العمليات القانونية. كما عزز صلاحيات البرلمان، بصفته السلطة التشريعية، في الرقابة والاستجواب وحجب الثقة عن السلطة التنفيذية، سواء كانت الحكومة أو الرئيس.

ومع ذلك، خضعت مصر لحالة الطوارئ منذ أبريل 2017 إلى أكتوبر 2021. منحت حالة الطوارئ السلطة التنفيذية سلطات واسعة بشكل استثنائي، فضلاً عن السماح للمدعي العام ونيابة أمن الدولة بإحالة القضايا إلى محاكم أمن الدولة للطوارئ. وينص الدستور على وجوب عرض إعلان حالة الطوارئ على البرلمان للموافقة عليه، ونفس الشيء بالنسبة لأي تمديد. وذكّرت السلطات المصرية بأن فرض حالة الطوارئ عام 2017 جاء إثر الهجمات الإرهابية على الكنائس والمساجد التي أسفرت عن سقوط أكثر من 300 ضحية.

كما يجيز الدستور المقاضاة في القضايا التي يتم فيها محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، عندما تكون هناك هجمات على أفراد أو مبان عسكرية، أو على منشآت أو مباني يحرسها الجيش. وتؤكد السلطات المصرية أن هذا يتفق مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن القضاة في المحاكم العسكرية يتمتعون بنفس الامتيازات والحصانات لحماية استقلاليتهم مثل تلك الموجودة في المحاكم غير العسكرية.

في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة لعام 2019 أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أثيرت عدة مخاوف جدية بشأن الإجراءات القانونية الواجبة في مصر، ووصفت بعض الإجراءات بأنها تنتهك حقوق الإنسان. كما ذكر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أنه كان هناك "مصدر كبير يدعو للقلق من أن ضمانات المحاكمة العادلة ربما لم يتم اتباعها" في بعض الحالات في البلاد [9]. وفي ردها، رفضت الحكومة المصرية هذه الادعاءات مؤكدة " احترام سيادة القانون وأن جميع ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة مطبقة بما يتماشى مع المعايير الدولية ويشرف عليها القضاء المستقل ".[10]

استقلالية القضاء

ينص الدستور على استقلال القضاء. وقد وسع سلطات الحكم الذاتي من المحكمة الدستورية العليا فقط إلى محاكم النقض والاستئناف أيضا. وللمحكمة الدستورية العليا ولاية قضائية حصرية على دستورية جميع القوانين واللوائح. ويؤكد الدستور أنه لا يجوز إقالة القضاة أو عزلهم إلا من قبل الهيئات القضائية نفسها. وأصبحت سلطة إجراء التحقيقات في القضاء الآن من اختصاص مجلس القضاء الأعلى.

يمنح قانون السلطات القضائية لعام 2017 لرئيس الجمهورية الحق في اختيار رؤساء الهيئات القضائية الرئيسية، بما في ذلك محكمة النقض وهيئة النيابة الإدارية ومجلس الدولة، من بين ثلاثة مرشحين يقدمهم إليه مجلس القضاء الأعلى. وهذا يختلف عن الوضع السابق الذي وافق فيه رئيس الجمهورية على المرشح الوحيد الذي طرحه القضاء لكل منصب أو رفضه.

9 تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمجموعة العمل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بشأن الاستعراض الدوري الشامل – الدورة 34 – تجميع عن مصر - نوفمبر 2019

10 رد الحكومة المصرية في الاستعراض الدوري الشامل - الدورة 34 – تجميع عن مصر - نوفمبر 2019

PUBLIC

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

وتؤكد الحكومة المصرية أن هذا التغيير يهدف إلى تفادي ركود محتمل في حال رفض رئيس الجمهورية الاسم الوحيد الذي اقترحته إحدى هذه الهيئات القضائية، ومن هنا جاءت فكرة تقديم ثلاثة مرشحين تختارهم كل هيئة. ونصت التعديلات الدستورية لعام 2019 على تعيين الرئيس رئيساً للمجلس الأعلى للهيئات والجهات القضائية.

الحكومة والمواطنون يخضعون للقانون على قدم المساواة

ينص الدستور على المساواة أمام القانون. ومع ذلك، أثارت المنظمات ذات الصلة بما في ذلك النقاط المرجعية المحلية والدولية مخاوف بشأن الإجراءات في ظل حالة الطوارئ، وتحفظات قوية بشأن النطاق الواسع لقانون الكيانات الإرهابية، حيث يشمل تعريف الكيان الإرهابي أي جماعة "تمارس أو تنوي الدعوة بأي وسيلة إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع ومصالحه للخطر أو المخاطرة بأمنه أو الإضرار بالوحدة الوطنية ". وتؤكد السلطات المصرية أن تعريف الإرهاب في القانون "يقوم على تأثير إيذاء الأفراد، أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم أو أمنهم للخطر". وكلف القانون النيابة العامة بإعداد قائمة بأسماء الكيانات الإرهابية وقائمة بأسماء الأشخاص المتورطين في هذه الكيانات أو المرتبطين بها، وتنظر محكمة الاستئناف في القوائم، ويمكن لأي كيان أو فرد مدرج في القائمة الاعتراض على إدراجه أمام محكمة النقض.

في عام 2018، تم اعتماد تشريع يمنح السلطة التنفيذية الحق في منح كبار ضباط القوات المسلحة حصانة مدى الحياة عن الانتهاكات المرتكبة أثناء ممارسة وظائفهم خلال فترة تعليق العمل بالدستور، ما لم يأذن بذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وجاءت هذه التشريعات في أعقاب عدة هجمات على العسكريين والأصول والمباني المدنية قتل فيها المئات.

أبلغ المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان عن أكثر من أربعمائة شكوى تلقاها بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. كما أفاد بأن وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام أبطلا أكثر من نصف الادعاءات الواردة كأشخاص رهن الاحتجاز أو قيد المحاكمة [11]. وذكرت الحكومة المصرية أنه "تم العثور على بعض الأسماء المبلغ عنها بين الإرهابيين القتلى في سوريا أو الذين يعيشون في الخارج منذ سنوات".

سياسات ومؤسسات فعالة لمنع الفساد

في الفترة التي انقضت منذ آخر استراتيجية قطرية، نفذت مصر أول استراتيجية وطنية لها لمكافحة الفساد، والتي لاقت إشادة كبيرة في مراجع الأمم المتحدة. وتم إطلاق الاستراتيجية الثانية التي تغطي الفترة 2019-2022. ونتيجة لذلك، اتخذت مصر خطوات ملحوظة لمنع الفساد وإساءة استخدام السلطة. وتم تعزيز صلاحيات الجهاز المركزي للمحاسبات، ومارس البرلمان سلطته الدستورية في مراجعة التقارير السنوية للجهاز والتصويت عليها. كما تم تمديد صلاحيات هيئة الرقابة الإدارية من حيث النطاق والسلطات. وتم تعديل قانون العقوبات لتعزيز عملية التحقيق والمعاقبة على اختلاس الأموال العامة أو الرشوة. كما تم إدخال أقسام جديدة في قانون الخدمة المدنية لتعزيز السلوك المهني وفرض إجراءات تأديبية أكثر صرامة في حالات إساءة استخدام الوظيفة العامة. وتم وضع عدد من كيانات الدولة تحت إشراف مباشر من مكتب رئيس الوزراء.

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

تم رفع العديد من القضايا البارزة المتعلقة بإساءة استخدام السلطة والاستيلاء على أموال الدولة والفساد إلى نظام العدالة. وأسفر عدد منها عن إدانات وأحكام بالسجن. وتقوم الحكومة بشكل متزايد بتحويل خدمات الدولة، على مستويات مختلفة، بما في ذلك في النظام القضائي، إلى الأشكال الرقمية، مما يزيد من وصول المواطنين بشكل مباشر إلى الخدمات ويؤدي إلى إحكام آليات الحوكمة بشكل كبير. وأطلقت الحكومة عدة حملات عامة للتوعية لتعزيز جهود مكافحة الفساد. كما قدمت مصر إلى دول مختلفة طلبات لإعادة الأصول التى بالخارج، والتي تعتبر غير قانونية وفقًا للدعاوى القضائية.

ومع ذلك، ذكر المحاورون الدوليون ذوو الصلة أن هناك تحديات في تنفيذ التشريعات القائمة، وفي مشاركة القطاع الخاص في القرارات التي تؤثر على بيئة الأعمال، وفي عمليات الشراء، كما كانت هناك مخاوف تتعلق بإنفاذ العقود، والامتثال للمعايير الدولية في التجارة عبر الحدود، والتعامل مع حالات الإعسار. وصنّف " مؤشر ممارسة الأعمال" الخاص بالبنك الدولي 2020، مصر في المرتبة 114 من بين 190 دولة - بما في ذلك الترتيب 166 في إنفاذ العقود، و171 في التجارة عبر الحدود، و104 في التعامل مع حالات الإعسار [12]. ووضع تقرير التشخيص الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن مصر درجة 4,95 من 10 عن جودة التحول فيما يتعلق بـ "الحوكمة الجيدة".

الحقوق المدنية والسياسية

حرية التعبير والإعلام والدين والضمير والتنقل وتكوين الجمعيات والتجمع والملكية الخاصة

يخصص الدستور فصلاً كاملاً يحدد ويدون حقوق الإنسان للمواطنين. ويشمل ذلك الحقوق التي لم ينص عليها أي ميثاق قانوني مصري سابق، على سبيل المثال حرية الفكر والرأي والتعبير والبحث العلمي والإبداع الفني. كما يُلزم الدستور الدولة بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والعهود المصدق عليها.

أفادت السلطات المصرية بأنه تم تشكيل "اللجنة الدائمة العليا لحقوق الإنسان" في عام 2018، والتي كُلفت بصياغة استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان بعد إجراء عدة جولات من المشاورات مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن صكوك حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية". وبدأ التنفيذ الرسمي للاستراتيجية في سبتمبر 2021.

نشط المجلس القومي لحقوق الإنسان في التماس الشكاوى والإبلاغ عنها، وشارك بنشاط في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة بشأن مصر في نوفمبر 2019. كما نظم، ولأول مرة في فبراير 2020، مؤتمرا مع "لجنة البندقية" ركز على العديد من قضايا حقوق الإنسان بالإضافة إلى دور القضاء.

ومع ذلك، أعرب عدد من المراقبين الدوليين عن قلقهم العميق بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. في نوفمبر2020، أصدر المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانا أعرب فيه عن مخاوفه بشأن "الضعف الشديد لنشطاء المجتمع المدني في البلاد"، وذكر أن "استهداف النشطاء وكذلك القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي في البلاد، لها تأثير مخيف وعميق على المجتمع المدني الضعيف ".

كما أشار البيان إلى أن "استخدام قوانين شاملة لمكافحة الإرهاب واتهامات غامضة يتعارض مع التزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[13]".

تعتبر السلطات أن قانون مكافحة الإرهاب متوافق مع التزامات مصر الدولية [14] وتشير إلى التعديلات التي أدخلت مؤخرًا على قانون النقابات العمالية، بناءً على توصيات منظمة العمل الدولية، وتؤكد أن إنشاء منظمات غير حكومية وصحف ومنافذ إعلامية، بالإضافة إلى عقد المظاهرات والمواكب، يتم بالإخطار فقط.

في مارس 2021، في الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أصدرت 31 دولة بيانًا أعربت فيه، بعد اعترافها بدور مصر في تعزيز الاستقرار الإقليمي وإدارة الهجرة ومكافحة الإرهاب، وإثنائها على قانون المنظمات غير الحكومية الجديد، عن مخاوفها العميقة بشأن ظروف حقوق الإنسان في البلاد، وقالوا إنهم يريدون "لفت الانتباه إلى القيود المفروضة على حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وتضييق الحيز المتاح للمجتمع المدني والمعارضة السياسية". ودعوا مصر إلى "رفع القيود المفروضة على الإعلام والحرية الرقمية، وإنهاء ممارسة حجب المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام المستقلة، والإفراج عن جميع الصحفيين الذين تم اعتقالهم أثناء مزاولة مهنتهم" [15]. كما سلط البيان الضوء على المخاوف العميقة فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة، والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وتطبيق قانون مكافحة الإرهاب ضد المعارضة السياسية والعاملين في المجتمع المدني.

وقالت السلطات المصرية إن "مثل هذه التصريحات التي لا تأخذ بعين الاعتبار الجهود المصرية الشاملة في مجال حقوق الإنسان، غير مقبولة، وقائمة على معلومات مضللة، وتغفل ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية في جميع مجالات حقوق الإنسان، سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية "[16]. كما أكدت مصر أن "جهودها في مجال حقوق الإنسان مستوحاة من قناعة محلية، مع الأخذ في الاعتبار أن تعزيز حقوق الإنسان هو عملية متواصلة ومتراكمة". [17]

الشمول السياسي للمرأة والأقليات العرقية والأقليات الأخرى

يفوض الدستور لأول مرة على الإطلاق الدولة بالقضاء على جميع أشكال التمييز. وينص على المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية للأفراد ذوي الإعاقة وكبار السن. وكلف بإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة التمييز. بالإضافة إلى ذلك، يجرم قانون العقوبات الآن أي شكل من أشكال التمييز.

13 بيان المتحدث الرسمي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان – 20 نوفمبر 2020
14 ذكرت السلطات على وجه التحديد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمعايير التى حددتها فرقة العمل الدولية المعنية بالإجراءات المالية
15 بيان الدورة 46 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – 12 مارس 2021
16 بيان الدورة 46 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – 12 مارس 2021
17 بناء على بيان لجمهورية مصر العربية في الدورة 46 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – جنيف – 15 مارس 2021، فضلا عن ذلك، على النحو المبين آنفا في التقييم، أكدت السلطات أن التعديلات التي أدخلت على قوانين مكافحة الإرهاب وتمويل الكيانات الإرهابية، اعتمدت استجابة لتوصيات فرقة العمل الدولية المعنية بالإجراءات المالية بعد إجراء مشاورات مع السلطات في سبتمبر 2019، ويجري حاليا بذل جهود متواصلة في هذا الشأن، بما في ذلك، اتفاقية مصر مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في نوفمبر 2017، لدعم بناء قدرات الوكالات المعنية بإنفاذ القانون.

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

في العقد الماضي كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في السياسة، فضلا عن المناصب التنفيذية العليا. ويبلغ تمثيل المرأة في البرلمان الآن 28 في المائة من النواب، و25 في المائة من الحكومة الحالية، و25 في المائة في المجالس البلدية، واثنين من المحافظين، و31 في المائة في مناصب نائب المحافظ، بالإضافة إلى تعيين امرأة لأول مرة كمستشار للأمن القومي لرئيس الجمهورية. وفي عام 2021، قرر مجلس القضاء الأعلى أنه يمكن للمرأة الانضمام إلى مكتب المدعي العام ومجلس الدولة في منصب قاضية.

كما حدث تحسن ملحوظ فيما يتعلق بالأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. وأصبح زواج الأطفال، الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، غير قانوني. وكثف المجلس القومي للمرأة جهوده في مكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك من خلال اعتماد تقنيات الإبلاغ الرقمية. وفي الآونة الأخيرة، أدت عدة حملات على وسائل التواصل الاجتماعي تصور الجرائم التي ترتكب ضد النساء والقصر إلى إجراء تحقيقات ورفع دعاوى جنائية ضد مرتكبي هذه الجرائم. وتم تعديل قانون العقوبات لتجريم اغتصاب المرأة أو حرمانها من الميراث. وقد أطلقت في السنوات الأخيرة حملة لإصدار بطاقات الرقم القومي مجانًا للنساء والفتيات، وتم تنفيذها بالفعل في بعض المناطق النائية والريفية في مصر، مما أدى إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا. وارتفعت معدلات محو الأمية بين النساء من 43 في المائة في عام 1996 إلى 65 في المائة في عام 2017 [18].

ومع ذلك، فإن المنظمات ذات الصلة، بما في ذلك المجلس القومي للمرأة، ترى أن هناك المزيد الذي يتعين القيام به في التنفيذ حيث لا تزال هناك اختلافات كبيرة في ظروف المرأة بين المناطق الحضرية والريفية من البلاد وبين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

كما بُذلت جهود لتحقيق الشمول الاجتماعي في المناطق الأكثر حرمانًا في البلاد. وكان أبرز مثال على ذلك مبادرة "حياة كريمة" التي استهدفت تحديد وتطوير القرى الأكثر احتياجًا في مصر (45 ألف قرية)، والتي تقول الحكومة المصرية، أنها تضم 58 في المائة من السكان ".

وتستضيف مصر أيضًا أكثر من 250 ألف لاجئ، بالإضافة إلى ما تقدره السلطات المصرية بنحو 5 ملايين مقيم، معظمهم ممن فروا من النزاعات في البلدان المجاورة والذين يفضلون عدم الكشف عن هويتهم كلاجئين، وهم يعيشون خارج أي شكل من أشكال المخيمات ويتمتعون بالمساواة في الحصول على الخدمات المتاحة للمصريين بما في ذلك جميع الإعانات. وأكدت السلطات المصرية أنه "على الرغم من أن مصر من أقل الدول تمويلاً في المنطقة في هذا المجال، فإنها تواصل دعمها للاجئين في البلاد".

عدم التعرض للتحرش والترهيب والتعذيب

يحظر الدستور التعذيب. وهذا ما أكده قانون العقوبات الذي ينص على توصيفات وعقوبات مختلفة لمثل هذه الجرائم. وينص الدستور على أنه لا يوجد قانون تقادم فيما يتعلق بجرائم التعذيب.

الملحق 1- التقييم السياسي في سياق المادة 1

في مذكرة موجزة عن مصر في نوفمبر 2020، ذكر المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنهم تلقوا مزاعم بأن بعض الأشخاص الذين تم القبض عليهم واتهموا بتهم تتعلق بالإرهاب قد تعرضوا للتعذيب أثناء الاستجواب[19]، وفي فبراير 2019، أبلغ خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة عن قضايا يُزعم فيها الحصول على أدلة تحت وطأة التعذيب"[20]. وفي عام 2017، أثارت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مخاوف بشأن ما تردد من مزاعم بشأن ممارسة التعذيب في البلاد.

حظيت قضايا معينة باهتمام إعلامي كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ففي يناير 2016، تم العثور على جثة طالب دكتوراه إيطالي الجنسية في مصر، عليها علامات تشير إلى التعذيب، واتهمت الحكومة الإيطالية أربعة من ضباط الشرطة المصرية باختطاف الطالب وتعذيبه وقتله، وشرعت في محاكمتهم. وتؤكد الحكومة المصرية أنه "تم إجراء تحقيقات شاملة وأن طالب الدكتوراه الإيطالي لم يعتقل من قبل أي من الجهات المختصة في البلاد"[21].

وتشدد السلطات المصرية على أن "التعذيب محظور وأنه يتم التحقيق في المزاعم التي تتردد بشأن هذه القضايا بدقة والتصرف بناءً عليها". وخضع عشرات من ضباط الشرطة للتحقيق في قضايا تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة بحق المحتجزين. بالإضافة إلى ذلك، أسفر ما لا يقل عن 70 تحقيقا عن إدانات جنائية، وأكثر من 200 في إجراءات تأديبية [22].

19 بيان المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان – 20 نوفمبر 2020
20 بيان مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان – 25 فبراير 2019
21 أكدت السلطات المصرية "أصدر مكتب النائب العام بيانين صحفيين في هذا الشأن، مؤكدا في آخرهما أن الطلبات التي قدمها للحصول على الأدلة التي حصلت عليها النيابة الإيطالية لم تلق أي استجابة"
22 التقرير الوطني المصري – المقدم للاستعراض الدوري الشامل عن مصر – نوفمبر 2019